المراجعة الاستراتيجية

رسالة رئيس مجلس الإدارة 26

رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة 28

رؤية المملكة الطموحة 2030 30

نموذج الأعمال 34

تطلعات استراتيجية مدعومة برؤية طموحة 36

الانتشار العالمي والشراكات 42

التقنية والابتكار 48

المراجعة المالية 54

إدارة المخاطر المؤسسية 58

العمل مع أصحاب المصلحة 62

من خلال رؤيتها الواضحة واستراتيجياتها الطموحة للنمو، تُسرّع المجموعة وتوسّع حضورها في الأسواق الدولية، مما يُحسن من كفاءة السوق ويُسهم في خلق قيمة مستدامة على المدى البعيد. وتُعد مبادراتها الاستراتيجية ركيزة أساسية في تحويل المشهد المالي ودعم رحلة التحول الاقتصادي.

02

رسالة رئيس مجلس الإدارة

نحو مستقبلٍ واعد

تتصدر مجموعة تداول السعودية المشهد العالمي كواحدة من أهم وأكثر منظمات الأسواق المالية تأثيراً، حيث تقود مسيرة تحقيق بعض مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي والتنويع الاقتصادي في المملكة تماشياً مع رؤية المملكة الطموحة 2030. وانطلاقاً من رؤيتنا الواضحة وتوجهنا الاستراتيجي، نعمل على تطوير سوق مالية حيوية ومتقدمة تُسهم في دفع عجلة التحول الاقتصادي والتنمية في المملكة.

شهد هذا العام تسارعاً ملحوظاً في جهود التنويع عقب إطلاق استراتيجيتنا الجديدة للنمو في عام 2023م، وواصلنا تركيزنا على توسيع نطاق حضورنا في السوق، وعقد شراكات استراتيجية، وتطوير منتجاتنا، فضلاً عن ترسيخ ثقافة الإبداع والتميز في جميع عملياتنا. ولعل الوتيرة المتصاعدة التي نتبعها تُجسد مدى التزامنا بتحقيق النمو المستدام وخلق قيمة مضافة.

نحو آفاقٍ جديدة من خلال التوسُّع الاستراتيجي

شكل استحواذنا على الحصة الاستراتيجية في بورصة الخليج للسلع (GME) بنسبة 32.6% خطوة هامة في تنفيذ استراتيجيتنا وتعزيز تواجدنا في واحدة من أهم فئات الأصول عالمياً، بالإضافة إلى دعم الجهود المستمرة للتحول إلى اقتصاد مستدام من خلال إطلاق عقود مشتقات مالية تتناسب مع التوجهات الجديدة في هذه الأسواق.

كما يأتي الإعلان عن استحواذ "وامض" على 49% من كامل الحصص المتبقية من رأس المال المصدر لشركة شبكة مباشر المالية (دايركت إف إن) ليؤكد إيماننا الراسخ بالإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها قطاعات المعلومات والبيانات.

وفي الوقت ذاته، كثّفنا جهودنا لتسريع نمو وتطوير سوق أدوات الدين بالتعاون الوثيق مع هيئة السوق المالية والمركز الوطني لإدارة الدين وشركائنا في المنظومة المالية. وفي نوفمبر من العام 2024م، أعلنت هيئة السوق المالية عن اعتمادها لأكبر حزمة من التحسينات التنظيمية منذ إطلاق سوق الصكوك وأدوات الدين بهدف تعزيز عمق وسيولة السوق. ونعمل حالياً على تمهيد الطريق لجعل القطاع المالي أكثر قوة وتنوع وقدرة على المنافسة عالمياً.

إنجازاتٌ تُجسد طموحنا

شهد هذا العام محطات بارزة في مسيرة السوق المالية السعودية نحو النمو والتنوع، فقد أسهم تدفق الاكتتابات العامة الأولية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وفتح آفاق جديدة لتنويع الفرص الاستثمارية وتعزيز سيولة السوق. ويعكس هذا النمو في عمليات الإدراج ثقة المستثمرين، المحليين والدوليين، في الإمكانات الواعدة للسوق المالية السعودية. كما يدعم هذا التوسع في الإدراجات تحقيق مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030 في تنويع الاقتصاد، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز مكانة السوق المالية السعودية كمركز مالي عالمي رائد.

وفي إطار مساعينا الدؤوبة لتسهيل الوصول إلى السوق وتعزيز كفاءته، ساهمت أيضاً التحسينات الجوهرية التي أجريناها على الصعيدين التنظيمي والتقني في دعم مصالح الجهات المُصدِرة والمستثمرين على حد سواء. وشملت هذه التحسينات تبسيط إجراءات إدراج الشركات الدولية، وتطوير آليات أكثر كفاءة لتعزيز السيولة المالية، مع مواصلة العمل على تحديث البنية التحتية للسوق لتواكب أفضل المعايير العالمية.

ويؤكد النمو المتسارع في نشاط المستثمرين، لا سيما من المؤسسات الاستثمارية الأجنبية، على تزايد الإقبال العالمي على السوق المالية السعودية. ومن شأن هذه التطورات أن تُرسّخ مكانة مجموعة تداول السعودية كمركز مالي رائد، مما يُسهل تدفق الاستثمارات الدولية ويعزز دورنا في دعم مسيرة التحول الاقتصادي للمملكة.

رؤية طموحة لترسيخ مكانة المملكة كمركز مالي عالمي

تمضي المملكة العربية السعودية بخطى حثيثة نحو التحول إلى مركز مالي عالمي، مدعومة بإنجازات استراتيجية تؤكد دورها المحوري كحلقة وصل بين الأسواق المالية العالمية. وقد أثمرت المبادرات والشراكات الدولية الهادفة عن ترسيخ حضور المملكة في المنظومة المالية العالمية، مما أسهم في تعزيز تدفقات الاستثمار وتوسيع آفاق الوصول إلى الأسواق.

ويتجلى هذا التطور النوعي في تحوُّل ملتقى الأسواق المالية إلى منصة عالمية مرموقة، حيث برز دوره المتنامي في نسخته الثالثة التي انعقدت بالرياض، وقد توّج مسيرة نموه بإطلاق نسختين دوليتين في كل من هونغ كونغ ولندن. أتاحت هذه الفعاليات فرصاً استثنائية للتواصل مع كبار المستثمرين والمصدرين وصناع السياسات العالميين، مُرسّخاً مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة.

إضافةً إلى ذلك، أسهمت منصاتنا المتنوعة، وعلى رأسها صناديق المؤشرات المتداولة الجديدة في توسيع نطاق تواصلنا مع الأسواق العالمية، من خلال إتاحة الوصول إلى أسواق هونغ كونغ، وتسهيل الفرص الاستثمارية الدولية، مما يعزز مكانة السوق المالية السعودية وقدرتها التنافسية. وتعكس هذه الإنجازات التزامنا بتعزيز التعاون العالمي وترسيخ رؤية المملكة في أن تصبح مركزاً مالياً رائداً، يجذب المستثمرين ورؤوس الأموال من جميع أنحاء العالم.

402.0 مليون ﷼
إجمالي قيمة توزيع الأرباح المعلنة عن السنة المالية 2024م

3.35 ﷼ للسهم الواحد
قيمة توزيع الأرباح المعلنة عن السنة المالية 2024م

ممارسات رائدة في تمكين المرأة والاستدامة

شهد هذا العام خطوة هامة في مسيرتنا نحو تمكين المرأة والتنوع بين الجنسين، وذلك بتعيين الأستاذة حنان الشهري في منصب المدير التنفيذي لشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)، لتكون بذلك أول امرأة تتولى منصب الرئيس التنفيذي في إحدى شركات المجموعة. ويعكس هذا التعيين التزامنا بتمكين المرأة في بيئة العمل، حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية العليا إلى 11%، وهو إنجاز نفخر به ونتطلع إلى تنميته.

وتتصدر الاستدامة أولويات استراتيجيتنا المؤسسية حيث نحرص على دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع جوانب أعمالنا، تعزيزاً لمكانة السوق المالية السعودية كمركز مالي عالمي جاذب للمستثمرين. وفي هذا الإطار، اتخذنا خطوات ملموسة لترسيخ هذه المبادئ على مستوى المجموعة والسوق المالية، تُوجت بإصدار تقريرنا الأول للاستدامة لعام 2023م.

وانطلاقاً من التزامنا بمسؤوليتنا البيئية ودعم الأهداف الوطنية للاستدامة، فإننا نعمل على مواصلة تعزيز جهودنا من خلال تبني حلول مالية مستدامة، وتعزيز الإفصاح البيئي للشركات المدرجة، ودعم الاستثمارات التي تواكب التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. كما يعكس هذا التوجه التزامنا المستمر لتمكين بيئة أكثر كفاءة وتوفير الأدوات والمعايير والإرشادات التي تدعم الجهات المُصدرة والمستثمرين في تبني نهج استثماري أكثر مسؤولية وشفافية، وفق أعلى المعايير العالمية.

وبدعم وتوجيه من مجلس الإدارة، سنواصل تنفيذ استراتيجيتنا للاستدامة، التي ترتكز على أفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتعزيز نزاهة السوق المالية، وتشجيع الاستثمارات المستدامة، تماشياً مع مستهدفات "مبادرة السعودية الخضراء".

تطلعات مستقبلية طَموحة عنوانها الثقة

نتطلع في عام 2025م إلى مواصلة مسيرة النمو في مختلف أسواقنا مع طرح منتجات وخدمات مبتكرة تعزز مكانتنا كواحدة من أبرز مجموعات الأسواق المالية وأكثرها مرونة وتأثيراً على الساحة العالمية.

وفي الختام، يطيب لي أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله ورعاهما – على ثقتهم برؤيتنا ودعمهم المستمر واللامحدود لرؤية المملكة 2030. كما أود أن أعرب عن تقديري لمجلس الإدارة على توجيهاته طوال عام حافل بالفرص والإنجازات.

كما أتقدم أيضاً بوافر الشكر والامتنان لفريق الإدارة التنفيذية ومنسوبي المجموعة وشركاتها التابعة لجهودهم الاستثنائية وروحهم الإبداعية التي كان لها دوراً أساسياً في تحقيق مستهدفات المجموعة، والشكر أيضاً موصول لشركائنا الاستراتيجيين - من مساهمين ومُصدرين ومستثمرين ووسطاء وأمناء حفظ ومقدمي خدمات - على ثقتهم الراسخة ودعمهم المستمر والذي ساهم في نجاحنا وكان مصدر إلهام لنا في المضي قُدماً نحو تحقيق طموحاتنا.

الأستاذة/ سارة بنت جماز السحيمي
رئيس مجلس الإدارة

> **شكل استحواذنا على الحصة الاستراتيجية في بورصة الخليج للسلع (GME) بنسبة 32.6% خطوة هامة في تنفيذ استراتيجيتنا وتعزيز تواجدنا في واحدة من أهم فئات الأصول عالمياً.**

رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة

إنجازاتٌ ترسخ الريادة وأثر يتسع عالميًا

تواصل مجموعة تداول السعودية مسيرتها الرائدة في الارتقاء بمنظومة السوق المالية السعودية وتطويرها وتحديثها لتصبح مركزًا ماليًا عالميًا، وذلك من خلال نهجها الفعّال الذي يجمع بين التنوع الاستراتيجي والابتكار والتعاون الدولي. وتعمل المجموعة على توسيع محفظة منتجاتها وتطوير مبادراتها في مجال الاستدامة وتعزيز شراكاتها العالمية، مما يدفع عجلة نمو الاقتصاد ويُتيح فرصًا جديدة تتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030.

نموٌ متواصل وترابطٌ عالمي

في رحلتنا نحو بناء مركز مالي عالمي، نجحنا في ترسيخ مكانتنا بين أبرز الأسواق المالية العالمية، محققين معدلات نمو متميزة ونشاطاً متزايداً، يعكس توسع قاعدة المُصدرين، وتنوع الأدوات المالية المتاحة، وارتفاع إقبال المستثمرين المحليين والدوليين. وقد عززنا هذه المكانة من خلال الاستثمار الاستراتيجي في تطوير البنية التحتية التقنية وتحديث أنظمة التداول، مما أدى إلى تحسين كفاءة السوق وتعزيز مرونته.

وقد بلغ نشاط المستثمرين الدوليين مستويات استثنائية، مدفوعاً بتنوع الأدوات المالية المتاحة - بدءاً من منتجات الدخل الثابت وصناديق المؤشرات المتداولة وصولاً إلى المشتقات المالية – والتي تستند إلى قاعدة متينة ومتنامية من الأوراق المالية المدرجة التي تجاوز عددها 400 ورقة مالية مدرجة، وأكثر من 100 شركة في السوق الموازية (نمو).

استمرار الأداء المالي القوي

حققت مجموعة تداول السعودية نتائج مالية قوية في عام 2024م، مما يعكس نجاح مبادراتها الاستراتيجية وفعالية جهودها لتنويع مصادر دخلها. فقد بلغت الإيرادات التشغيلية 1,446.6 ﷼ مليون، مسجلةً نمواً ملحوظاً بنسبة 34.8% مقارنةً بالعام السابق، مدفوعة بمساهمات قوية من جميع قطاعات المجموعة، والتي تضمن أسواق رأس المال، وخدمات ما بعد التداول، وخدمة التكنولوجيا والبيانات، كما ارتفع صافي الربح بعد الزكاة بنسبة 59.4% ليصل إلى 621.8 ﷼ مليون.

وجاء هذا النجاح ثمرة لرؤيتنا الاستراتيجية القائمة على التنويع والابتكار، مما أتاح لنا تحقيق نمو استثنائي تجسد في توسيع نطاق منتجاتنا المالية وتطوير البنية التحتية لما بعد التداول. وقد أسهم توظيف التقنيات المتطورة في تعزيز كفاءة السوق المالية السعودية واستقرارها، مما جذب مستويات قياسية لمشاركة المستثمرين الأجانب المؤهلين.

إنجازات استراتيجية وتنويع مستمر

شهدنا خلال العام 2024م تقدماً ملموساً في تنفيذ استراتيجيتنا، عبر سبعة ركائز استراتيجية، إذ واصلنا الابتكار والتنويع وتعزيز مكانتنا على خارطة الاستثمار العالمية.

بلغت القيمة السوقية الإجمالية للسوق الرئيسية والسوق الموازية (نمو) 10.2 ﷼ تريليون (2.7 تريليون دولار) بنهاية عام 2024م، مدعومة بارتفاعٍ نسبته 39.91% في إجمالي قيمة التداول مقارنة بالعام السابق والتي بلغت 1,876 ﷼ مليار. وقد ارتفع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنحو 39.4%، مما يؤكد استمرار قوة نشاط السوق المالية السعودية ونموها المتسارع. وبلغت قيمة رأس المال المجمع من خلال الطروحات الأولية إلى 15.5 ﷼ تريليون، بدعم من إدراج 19 شركة جديدة في السوق الرئيسية، و30 شركة في السوق الموازية (نمو)، إضافةً إلى 6 أدوات دين جديدة.

وقد أسهمت محفظة منتجات وخدمات المجموعة، والتي تشمل المشتقات المالية، وصناديق المؤشرات المتداولة، والصناديق العقارية المتداولة، والصكوك، في جذب قاعدة واسعة ومتنوعة من المستثمرين المحليين والدوليين، إذ ارتفعت نسبة الملكية الأجنبية إلى 11.01% من الأسهم الحرة المتاحة للتداول في السوق الرئيسية. وحافظ المستثمرون من المؤسسات على حضورهم القوي، إذ بلغت نسبة ملكيتهم 95.54% من الأسهم المصدرة في السوق الرئيسية، مما يؤكد الثقة الراسخة ببيئة السوق المالية وما تزخر به من فرص مجزية. وبلغ إجمالي عدد المحافظ الاستثمارية 13.16 مليون محفظة، مما يعكس تنامي الإقبال على المشاركة في السوق واتساع قاعدة المستثمرين فيها.

وواصلت الشركات التابعة للمجموعة أداءها القوي، إذ أطلقت تداول السعودية مؤشر "تاسي 50"، الذي يرصد أداء أكبر 50 شركة مدرجة في تداول السعودية. كما أطلقت نظاماً جديداً لإدارة الاكتتابات صُمّمَ لتبسيط عملية الاكتتاب وتسهيل مشاركة المستثمرين في الإصدارات الجديدة، مما يعزز سهولة الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق المالية السعودية.

شراكات قوية تعزز بصمتنا عالمياً

ساهمت الشراكات الاستراتيجية والتعاون الدولي في تعزيز مكانتنا وحضورنا على الساحة العالمية. وقد فتحت هذه الشراكات آفاقاً لتبادل الخبرات المتميزة، وتطبيق أعلى المعايير العالمية بهدف ترسيخ المكانة الرائدة للمملكة بصفتها وجهةً استثمارية مميزة ومركزاً جاذباً لتدفقات الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم.

وأثبت نجاحنا الاستثنائي في تنظيم نسختين دوليتين من ملتقى الأسواق المالية، الأولى في هونغ كونغ، والثانية في لندن، قدرتنا المميزة على تعزيز الترابط بين أبرز الأسواق المالية العالمية. وتُوّجت هذه المبادرات النوعية، مقترنةً بمساعينا الحثيثة لاستقطاب الاستثمارات العالمية، بإنجازٍ نوعي تمثل في بلوغ عدد المستثمرون الأجانب المؤهلون 4,181 مستثمر مع نهاية العام 2024م.

لقد شهدنا توسعاً ملموساً في شبكة شراكاتنا على الصعيد العالمي، إذ امتد نشاطنا إلى أسواقٍ واعدة عبر مبادراتٍ نوعية. فعلى مستوى الأسواق الآسيوية، نجحنا في تدشين صناديق مؤشرات متداولة مبتكرة تربط السوق المالية السعودية بنظيرتها الصينية، مما يتيح للمستثمرين الذين يتتبعون المؤشرات في كلا السوقين فرصاً استثمارية متبادلة. وعلى المستوى المؤسسي، أبرمنا اتفاقيات استراتيجية مع بورصات عالمية وإقليمية، من أبرزها بورصتا جوهانسبرغ وقطر.

واكتملت هذه الإنجازات بإطلاق صندوق مؤشرات متداول جديد يتيح للمستثمرين في تداول السعودية الوصول إلى الأسهم المدرجة في بورصة هونغ كونغ، مستفيدين من النجاح اللافت الذي حققه أول صندوق مؤشرات متداول سعودي يتتبع سوق الأسهم في هونغ كونغ العام الماضي، وإطلاق صندوقين للمؤشرات المتداولة في الصين خلال شهر يوليو.

ريادة في ممارسات الاستدامة وتعزيز الثقافة المالية

نواصل ترسيخ مبادئ الاستدامة في مختلف جوانب عملياتنا، مترجمين هذا الالتزام إلى ممارسات ملموسة تُحدث أثراً إيجابياً في السوق المالية السعودية والاقتصاد الوطني. وتنعكس جهودنا في التواصل المستمر مع قيادات الشركات المدرجة، إذ نقدم الدعم والإرشاد لتطوير منظومة تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ونرسخ أفضل الممارسات التي تعزز الاستدامة في أداء الشركات.

تتجسد نجاحات هذا النهج الاستراتيجي في أرقام ملموسة، إذ ارتفعت نسبة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية لتداول السعودية ممن تُصدر تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من 8% عام 2021م - حين أطلقنا الدليل الإرشادي للإفصاح عن هذه الممارسات - إلى 40% في الوقت الراهن. ويعكس هذا التطور الملحوظ نجاح مبادراتنا في ترسيخ ممارسات الأعمال المستدامة وثقافة المساءلة والشفافية في السوق المالية السعودية.

ويتكامل مع هذه الجهود دورنا الريادي في مجال التثقيف المالي عبر منصة "استثمر بوعي"، التي نواصل من خلالها تعزيز الثقافة المالية من خلال تزويد المستثمرين بالموارد والأدوات اللازمة كي يصبحوا مستثمرين أكثر كفاءة ومهارة. وقد شهدت المنصة توسعاً نوعياً في برامجها التدريبية المتخصصة، لتلبي الطلب المتزايد على المعرفة في مجالي الاستدامة والاستثمار. ويشهد على نجاح هذه المبادرة استفادة أكثر من 180 ألف مشارك من برامجها حتى اليوم.

وأخيراً، نعمل على دمج الاستدامة في عملياتنا والتزاماتنا، مع دعم الممارسات المستدامة وتعزيز الإفصاحات البيئية للمُصدرين. وفي إطار مبادرة مجموعة تداول الخضراء، نتخذ خطوات ملموسة نحو الحفاظ على البيئة من خلال زيادة المساحات الخضراء في جميع أنحاء المملكة، مما يضمن لنا مستقبلاً أكثر استدامة.

ريادة وتميّز

نظل في مجموعة تداول السعودية وشركاتها التابعة ملتزمين بالتميز والابتكار والإسهامات النوعية بما يعزز نهضة وتطور القطاع المالي. وفي هذا الصدد نالت المجموعة "درع التميز الفضي" من صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، تقديراً لجهودها في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال منصة "فُرصة". كما كُرّمت المجموعة في حفل جوائز جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) إذ حصلت على المركز الأول في فئة "أفضل تقرير سنوي رقمي لعام 2023م" عن فئة الشركات متوسطة القيمة السوقية، والمركز الثاني في فئة "أفضل تقرير سنوي مطبوع لعام 2023م" عن نفس الفئة.

مواصلة زخم النمو في 2025م

بينما نتطلع إلى عام جديد يحمل معه آفاقاً واعدة للنمو والازدهار، نواصل مسيرتنا الطموحة في نمو منظومة أعمالنا وتنويع مصادر إيراداتنا. ويبقى تطوير السوق المالية السعودية وتعزيزه وتعميقه محوراً أساسياً لاستراتيجيتنا، بما يسهم في رفع كفاءتها، وتعزيز مكانتها، وتوسيع فرص المشاركة فيها.

وفي استعراضنا لمسيرة النجاح، يسرني أن أعبر عن خالص الامتنان والتقدير لشركاء النجاح الذين كان لهم دور بارز في تحقيق إنجازاتنا خلال العام 2024م. وأخص بالشكر مجلس الإدارة الموقر على قيادته الحكيمة وتوجيهاته السديدة التي رسمت لنا الطريق وسط التحديات والتحولات المتسارعة. كما أثني على تفاني موظفينا وجهودهم المخلصة وكفاءتهم العالية التي شكلت ركيزة أساسية في تحقيق تطلعاتنا.

والشكر موصول لأعضاء السوق والمُصدرين على ثقتهم الراسخة وشراكتهم القيّمة، ولمساهمينا الكرام على دعمهم المتواصل وثقتهم الغالية، ولمنظومة السوق المالية السعودية بأكملها على تعاونهم المثمر والتزامهم بالابتكار والتطوير.

وإننا نقف اليوم على أرضية صلبة من الإنجازات، لنتطلع بثقة وعزم إلى مواصلة مسيرة النمو والتنويع والتحول في السنوات المقبلة، مستلهمين من نجاحات الماضي عزماً وإصراراً على بلوغ آفاق جديدة من التميز والريادة.

المهندس/ خالد بن عبد الله الحصان
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

> **في رحلتنا نحو بناء مركز مالي عالمي، نجحنا في ترسيخ مكانتنا بين أبرز الأسواق المالية العالمية، محققين معدلات نمو متميزة ونشاطاً متزايداً، يعكس توسع قاعدة المُصدرين، وتنوع الأدوات المالية المتاحة، وارتفاع إقبال المستثمرين المحليين والدوليين.**

رؤية المملكة الطموحة 2030

تُمثل رؤية المملكة الطموحة 2030 خارطة طريق نحو مستقبل مشرق، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد السعودي من خلال تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاع غير النفطي ونموه. وتضع الرؤية صندوق الاستثمارات العامة في قلب عملية التحول الاقتصادي، فهو المحرك الأهم لتنويع الاقتصاد ونهضة القطاعات الاستراتيجية الحيوية، بما فيها الصحة والتعليم والبنية التحتية والترفيه والسياحة وغيرها. وتستند الرؤية إلى ركائز أساسية تتمثل في: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، مرسّخةً بذلك الأسس المتينة لمستقبل واعد للمملكة العربية السعودية.

لدعم تحقيق رؤية المملكة الطموحة 2030، أنشئ برنامج تطوير القطاع المالي الذي يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل، كما يهدف أيضًا إلى تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال تحسين عمل المؤسسات المالية وتطوير الخدمات التي تقدمها، مع تطوير السوق المالية السعودية لتصبح سوقًا ماليةً متقدمةً. ولبرنامج تطوير القطاع المالي أهداف رئيسية، منها زيادة حجم وعمق الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية وتطويرها، وأن تصبح المملكة المركز المالي الرئيسي في الشرق الأوسط وضمن أفضل 10 أسواق مالية على مستوى العالم، وتهيئة بيئة استثمارية عالمية تجذب المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، يركز البرنامج على تطوير المؤسسات المالية وتعزيز دعمها لنمو القطاع الخاص.

يتمثل جوهر هذه الجهود في مجموعة تداول السعودية، حيث تعمل مبادراتها الاستراتيجية على تعزيز سوق مالية متقدمة ومتكاملة تقنيًا. كما يتمثل تحول المجموعة إلى شركة قابضة في عام 2021م خطوةً مهمةً نحو تحقيق هذه الأهداف، مما يؤكد التزامها بتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان تبني أفضل المعايير والممارسات العالمية. وتتوافق رؤية المجموعة مع مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030، إذ تركز على زيادة التنوع الاقتصادي وتحفيز النمو، مما يعزز ريادة المملكة العربية السعودية بين الأسواق الناشئة وجعلها وجهةً استثماريةً جاذبةً على مستوى العالم.

وضعت المجموعة أهدافًا استراتيجيةً تشمل تعزيز البنية التحتية للسوق، وتعزيز خدماتها وتطويرها، وتنويع فرص الاستثمار، وإنشاء منظومة مرنة تتسم بسرعة الاستجابة للاتجاهات العالمية والإقليمية المتغيرة. وتؤكد المبادرات المختلفة، مثل إنشاء السوق الموازية "نمو" للشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية في جميع الأوراق المالية المدرجة، النهج الشامل الذي تنتهجه المجموعة لتطوير السوق المالية. وتحظى هذه الجهود بدعم الشركات التابعة للمجموعة، التي تعمل على تحفيز الابتكار وتقديم حلول ذات قيمة مضافة، فضلًا عن الاستفادة من التقنية لمواجهة تحديات السوق المختلفة.

من خلال الترويج والتعامل مع أكبر عدد من الاكتتابات العامة الأولية في تاريخ المملكة - بما في ذلك شركة مجموعة تداول السعودية القابضة في ديسمبر 2021م - تسلط قيادة المجموعة الضوء على دورها كجهة وطنية رائدة في تعزيز أهداف برنامج تطوير القطاع المالي. ويوضح النمو المستمر في عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين أثر المجموعة على توسيع السوق المالية السعودية. وتؤدي مجموعة تداول السعودية دورًا محوريًا في دعم التحول الاقتصادي للمملكة وتعزيز مكانتها في المجتمع المالي العالمي، وذلك من خلال تعزيز الابتكار وتشجيع الاستثمار وبناء البنية التحتية.

برنامج تطويـر
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

يعمل برنامج تطوير القطاع المالي كمحفز محوري لرؤية المملكة الطموحة 2030، حيث يعزز جهود التحول الاقتصادي من خلال التنويع، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز التكامل على المستوى العالمي. ويتماشى البرنامج في جوهره مع أهداف المستوى الأول من الرؤية من خلال التركيز على تنمية الاقتصاد وتنويعه، وزيادة فرص العمل، وترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

فيما يتعلق بالأسواق المالية، يدعم البرنامج أهداف المستوى الثاني من رؤية المملكة الطموحة 2030 من خلال تعزيز دور القطاع الخاص، وإطلاق إمكانات الاقتصاد غير النفطي، وتعميق الروابط الاقتصادية الإقليمية والعالمية للمملكة العربية السعودية. وتدعم هذه المبادرة الجهود المبذولة في جذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز تطور السوق، وزيادة القدرة التنافسية الاقتصادية للمملكة على الساحة العالمية.

على مستوى أكثر تفصيلًا، يرتبط برنامج تطوير القطاع المالي ارتباطًا مباشرًا بأهداف المستوى الثالث للرؤية، مع التركيز على الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز سهولة الأعمال، وخصخصة الأصول المملوكة للدولة، وتطوير السوق المالية لتصبح سوقًا متقدمةً. وتهدف هذه التدابير إلى الارتقاء بالقطاع المالي في المملكة بما يمكنها من أن تصبح مركزًا عالميًا جاذبًا للمستثمرين، مما يساهم في تسريع النمو الوطني وضمان المرونة والصمود الاقتصاديين على المدى الطويل.

يرتكز برنامج تطوير القطاع المالي على أربع ركائز استراتيجية، ويقدم إطارًا قويًا لتعزيز المؤسسات المالية، وتطوير الأسواق المالية لتصبح متقدمة، وتعزيز التخطيط المالي، وتعزيز مكانة المملكة لتصبح مركزًا عالميًا للتقنية المالية.

ركزت الجهود الرامية إلى **تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص**، وهو ما يعد الركيزة الأولى للبرنامج، على تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية المقدمة، وبناء البنية التحتية المبتكرة، وتعزيز قدرات العاملين في القطاع. وقد عزز هذا النهج قدرة المملكة على إدارة المخاطر إلى جانب تعزيز الشمول المالي والتوسع القطاعي. وتركز الركيزة الثانية، تطوير سوق مالية متقدمة، على توسيع مصادر التمويل لاقتصاد المملكة، وتعزيز الاستثمار من خلال تنويع المنتجات، وضمان بنية تحتية آمنة وشفافة للمشاركين في السوق المالية السعودية.

يهدف **تعزيز وتمكين التخطيط المالي**، وهو ما يمثل الركيزة الثالثة للبرنامج، إلى تحفيز ودعم الطلب المستدام على منتجات الادخار، وتعزيز الثقافة المالية، وتحسين منظومة الادخار وتعزيزها. وأخيرًا، تؤكد استراتيجية التقنية المالية طموح المملكة العربية السعودية لترسيخ مكانتها كمركز عالمي للتقنية المالية من خلال تطوير بيئة تنظيمية داعمة، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الشراكات لتحفيز الابتكار.

استكمالًا لبرنامج تطوير القطاع المالي، حدد البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية مستهدفات طموحة لعام 2024م. وتتضمن هذه المبادرات تطوير حلول الإشراف الرقمية، وإطلاق الينوك الرقمية المرخصة، وتعديل أطر الحوكمة الرئيسية. وتستهدف الهيئة أيضًا إلى تسهيل التمويل في السوق المالية وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال استمرار زيادة وتيرة الإداراجات في السوق المالية حيث تم إدراج 24 شركة جديدة في عام 2024م، مما يزيد نسبة تمثيل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر إلى 45% من إجمالي الإدراجات، وتعزيز جاذبية السوق للمستثمرين الأجانب وزيادة حصتهم في القيمة السوقية الإجمالية للأسهم الحرة إلى 17% بحلول نهاية عام 2024م. وتؤكد هذه المبادرات مجتمعةً التزام المملكة العربية السعودية بالتحول الاقتصادي وتعزيز مكانتها كقوة مالية عالمية.

رؤية المملكة الطموحة 2030 (تتمة)

تطور مجموعة تداول السعودية وإنجازاتها في عام 2024م

كان لمجموعة تداول السعودية خلال عام 2024م دور محوري في تحقيق أحد مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي. وركزت المبادرات الرئيسية على توسيع تنوع السوق وكفاءتها من خلال مجموعة واسعة ومتنوعة القطاعات من الإدراجات الجديدة، وتحسين البنية التحتية للتداول، وتوسيع محفظة المنتجات، وخدمات الاستضافة، وتطوير برنامج تسييل البيانات، والعروض المبتكرة مثل الحسابات المجمعة في سوق الدين السعودي. وقد ساهمت هذه المبادرات في تعزيز القطاع المالي في المملكة ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز مكانة المجموعة كمركز مالي عالمي وتطوير البنية التحتية للسوق وتعزيز وضع المجموعة كجهة رائدة في الأسواق الإقليمية وإبراز قدرتها التنافسية على نطاق عالمي.

إطلاق خيارات الأسهم الفردية على

10

شركات سعودية بارزة، مما يمهد الطريق لتوسيع نطاق السوق

عملت "وامض" على برنامج تسييل البيانات،

مما أدى إلى تسريع وتيرة الابتكار في خدمات بيانات السوق وتحليلها

إدراج 55 شركة جديدة في عام 2024م منها 54% على السوق الموازية "نمو"، تجاوزت المجموعة المستهدفات التي حددها برنامج تطوير القطاع المالي لهذا العام

ارتفعت القيمة السوقية للسوق الموازية "نمو" لتصل إلى

58.86 ﷼ مليار

تطوير القطاع المالي

واصلت مجموعة تداول السعودية تعزيز جهودها لتطوير السوق المالية السعودية والعمل على تحويله من خلال تعزيز سوق المشتقات وتنويع المنتجات المالية. حيث عملت الشركات التابعة للمجموعة، متمثلة في شركة تداول السعودية "تداول السعودية"، و شركة مركز مقاصة الأوراق المالية "مقاصة"، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية "إيداع"، على تشكيل فريق عمل لتعزيز نشاط المشتقات المالية في السوق السعودية من خلال إطلاق خيارات الأسهم الفردية على 10 شركات سعودية بارزة، مما يمهد الطريق لتوسيع نطاق السوق.

استكمالًا لذلك، وفرت الترقية والتحسين في برنامج ما بعد التداول (PTTP 2.0) وأطر إدارة المخاطر المحسنة في "مقاصة" الأساس للنمو المستدام. وقد عملت المجموعة على تعزيز تنويع الاستثمارات من خلال توسيع نطاق خدماتها المتعلقة، ليس فقط بالأسهم ولكن أيضًا، بالصناديق وأوراق الدين، كما عملت بنشاط على جعل سوق المشتقات سوقًا عالمية بطابع مؤسسي لجذب المشاركين المحليين والعالميين. وتعكس هذه المبادرات التزام المجموعة بإنشاء منظومة مالية مرنة وسريعة الاستجابة.

تعزيز النمو الاقتصادي

ساهمت المجموعة بشكل كبير في النمو الاقتصادي على المستوى الإقليمي من خلال تعزيز عمق السوق والسيولة والكفاءة، حيث حصلت شركة "مقاصة" على الموافقات من هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي لخطتها للتعافي، وشاركت في عمليات محاكاة المرونة السيبرانية العالمية، مما ضمن لها التميز التشغيلي. كما بادرت بتأسيس مجموعة عمل المخاطر، بما يتماشى مع المعايير والتوجهات العالمية، لتعزيز أطر إدارة المخاطر. بالإضافة الى ذلك، قدمت قائمة كاملة بالصكوك والسندات الحكومية كضمانات مقبولة، مما عزز المرونة المالية، وضمن توفير خيارات أوسع للأعضاء فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

وسعت السوق المالية السعودية شبكتها من صناع السوق، وطورت آليات التداول لديها، وتواصلت بشكل فعال مع المستثمرين. ومع إدراج 55 شركة جديدة في عام 2024م، منها 54% على السوق الموازية "نمو"، تجاوزت المجموعة المستهدفات التي حددها برنامج تطوير القطاع المالي لهذا العام. كما عززت المشاركة العالمية والمحلية من خلال أكثر من 1,300 زيارة و45 ورشة عمل إلى جانب الجولات الترويجية في المراكز المالية الكبرى، مما أدى إلى توعية أصحاب المصلحة بعملية الإدراج وتطوير مسارات لمزيد من المشاركة في السوق المالية السعودية. إضافة إلى ذلك، عملت المجموعة على تعزيز علاقتها مع المستثمرين وتسهيل المشاركة الدولية من خلال دليل الإدراج الخاص بالشركات الأجنبية.

أدت هذه المبادرات الاستباقية إلى زيادة أحجام التداول وتوفير بيئة سوق أكثر حيوية، حيث تجاوز عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين 4,000 مستثمر لأول مرة، مما ساهم بنسبة 25% من متوسط القيمة اليومية المتداولة. وتعززت السيولة بشكل أكبر من خلال تحسين آليات التداول، وضم ثلاثة من أبرز صناع السوق الجدد، فضلًا عن تحسين أطر صناعة السوق. وارتفعت القيمة السوقية للسوق الموازية "نمو" بنسبة 22% لتصل إلى 58.86 ﷼ مليار، فيما ارتفعت قيمة التداول الإجمالية بنسبة 41.7% لتصل إلى 9.01 ﷼ مليار. وشكل عملاء التداول عالي التردد نسبة 25% من متوسط القيمة اليومية المتداولة، وبلغت هذه النسبة 40% في أيام الذروة. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت تداولات المشتقات المالية نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت أحجام التداول فيها بنسبة 593% وارتفعت القيمة بنسبة 76%.

تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية لتصبح مركزًا ماليًا عالميًا

عززت المجموعة مكانة المملكة العربية السعودية كمركز مالي عالمي من خلال المشاركة والشراكات العالمية الاستراتيجية.

واستقطب ملتقى السوق المالية أكثر من 4,200 مشارك في عام 2024م، بما في ذلك 640 مستثمرًا و41 شركة، لعرض فرص الاستثمار وتعزيز العلاقات الدولية. وساهمت النسخة الدولية من الملتقى في هونغ كونغ في تسهيل التعاون مع بورصة هونغ كونغ لتعزيز التواصل مع الأسواق الآسيوية، في حين أتاح ملتقى لندن الفرصة لتعزيز الوعي والتواصل في المملكة المتحدة وغيرها من الدول.

تعززت الشراكات الإضافية من خلال مذكرات التفاهم مع بورصات كل من البحرين وقطر وجوهانسبرغ، مما يؤكد على دور المجموعة في ربط السوق بالتدفقات المالية العالمية. ويتماشى الاستحواذ على حصة قدرها 32.6% في دي إم أي القابضة المحدودة - الشركة الأم لبورصة دبي للطاقة، والتي غُيّر اسمها لاحقًا لتصبح بورصة الخليج للسلع، مع استراتيجية نمو المجموعة وأهداف رؤية المملكة الطموحة 2030، مما يتيح التنوع من خلال تداول السلع وتوفير فرص جديدة في أسواق الطاقة والمعادن والزراعة. كما تدعم هذه الشراكة التحول إلى اقتصاد مستدام من خلال تقديم عقود مشتقات مبتكرة. وعلاوة على ذلك، أكد تعزيز العلاقات مع مراكز الإيداع الأجنبية التزام المجموعة بتوسيع حضورها العالمي وخلق فرص عابرة للحدود.

تعزيز البنية التحتية للأسواق المالية

يظل تحديث البنية التحتية للأسواق المالية في المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية في استراتيجية المجموعة خلال عام 2024م، حيث عملت "وامض" على برنامج تسييل البيانات القائم على أحد حلول Google Cloud، مما أدى إلى تسريع وتيرة الابتكار في خدمات بيانات السوق وتحليلها.

كما أطلقت شركة "إيداع"، وهي إحدى الشركات الرئيسية الأخرى التابعة للمجموعة، برنامج صكوك الادخار بالشراكة مع المركز الوطني لإدارة الدين (NDMC)، بهدف تعزيز الشمول المالي وتشجيع الاستثمار المسؤول. وقد شكلت موافقة شركة "إيداع" على منصتها الاستثمارية خطوة كبيرة إلى الأمام في توفير بيئة استثمارية قوية ومتنوعة.

كان للمجموعة دور محوري في تسهيل الطرح الثانوي لشركة أرامكو، والذي يعد إنجازًا هائلًا في المسيرة المالية للشركة، فضلًا عن الطرح السريع لأسهم شركة الاتصالات السعودية بقيمة 3.8 ﷼ مليار للمستثمرين من المؤسسات المحليين والدوليين. وتسلط هذه المبادرات الضوء على التزام المجموعة بتعزيز كفاءة السوق وتظهر خبرتها في التعامل مع المشهد المالي المعقد. وعلاوة على ذلك، ساهم تطوير البنية التحتية في تعزيز إمكانية الوصول إلى السوق والكفاءة التشغيلية، مما وضع السوق المالية السعودية في موضع يسمح لها بتلبية الاحتياجات المتغيرة للمشاركين المحليين والدوليين.

أثبتت مجموعة تداول السعودية التزامها الراسخ بدعم رؤية المملكة الطموحة 2030 من خلال إنجازاتها على مستوى هذه الركائز.

كما أرست المجموعة أساسًا متينًا لمواصلة النجاح في تحويل القطاع المالي في المملكة إلى قوة مالية عالمية، وذلك من خلال تعزيز الابتكار وتوسيع نطاق ربط السوق والعمل على ضمان النمو المستدام.

تعزيز التمويل المستدام ودمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

حققت المملكة العربية السعودية تقدمًا كبيرًا في دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن القطاع المالي في إطار استراتيجيتها الشاملة لتعزيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد. وتهدف المملكة من خلال ذلك إلى تمهيد الطريق لتعزيز المساءلة والشفافية ضمن المنظومة المالية، تماشيًا مع أهداف الاستدامة العالمية.

يعكس النمو المستمر وتسارع وتيرة الابتكار وترسيخ ممارسات الاستدامة في عام 2024م التزام المملكة بتطوير القطاع المالي وتعزيز تنافسيته على الصعيد العالمي. وواصلت مجموعة تداول السعودية مساهمتها الكبيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحويل الأسواق المالية في المملكة، حيث تعمل المجموعة على بناء منظومة مالية تتسم بالمرونة والتنوع والتنافسية العالمية من خلال ريادة الابتكار في مجال التقنية المالية ودعم التمويل المستدام وجذب الاستثمارات العالمية، مما يضمن بقاء القطاع المالي كركيزة أساسية في جهود التحول الواعدة في إطار رؤية المملكة الطموحة 2030.

نموذج الأعمال

تلتزم مجموعة تداول السعودية بخلق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة من خلال نموذج أعمالها القوي الذي يستفيد من نقاط قوة المجموعة والقيمة التنافسية الفريدة التي تقدمها من خلال محفظتها المتنامية من الشركات التابعة وما توفره من خدمات لحلول استثنائية.

بيئة العمل التشغيلية

أصحاب المصلحة والأصول غير المادية

- البيئة الاجتماعية – الاقتصادية
- البيئة المالية
- سمعة السوق
- حوافز الإدراج
- العلاقة مع المشاركين في السوق (شركات مدرجة، شركات غير مدرجة، وأعضاء)
- المعرفة بالقطاع
- ثقة المستثمر
- الوعي بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- الابتكار

الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الدخل المتاح

أسعار الفائدة

الضم إلى مؤشرات دولية

طلبات الإدراج

مشاركون جدد مثل صناع السوق

الموارد

- الأوراق المالية القابلة للتداول
- التمويل
- تقنية المعلومات
- معلومات السوق والتحليلات
- البنية التحتية للتداول
- الخطة الاستراتيجية
- الموارد البشرية
- توطيد العلاقات والشراكات عبر الحدود

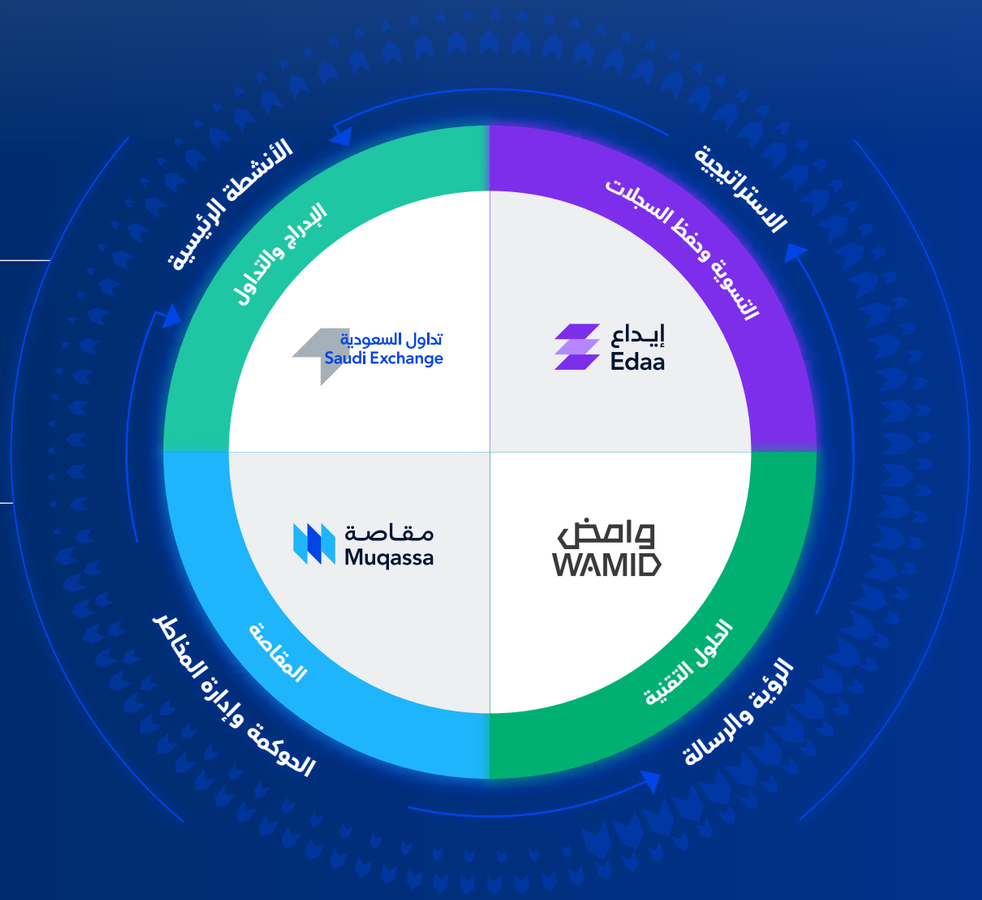

النتائج

- نموّ السوق
- زيادة ثقة المستثمرين
- تعزيز الأداء المالي للمجموعة
- تطوير منتجات وخدمات جديدة
- تعزيز كفاءة السوق
- توطيد العلاقات والشراكات عبر الحدود

النموّ في قاعدة المستثمرين، بما في ذلك المستثمرون الأجانب المؤهلون

تحديد الطلب على منتجات وخدمات جديدة

أداء السوق المالية

التأثير

- المساهمة في تكوين جهة وطنية متكاملة تلبي مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030
- المركز الإقليمي الرائد لجذب رأس المال
- أداء مالي متميّز مع فرص نموّ هائلة في المستقبل
- تعزيز الحضور الدولي للمملكة العربية السعودية

الإدراج

- تقييم ومعالجة طلبات الطرح العام الأولي
- تخصيص الأسهم للمستثمرين بعد عملية الطرح العام الأولي
- تحديث البيانات والمعلومات والتحليلات
- تحويل الأوراق المالية والنقد
- تحديث جهة الإيداع
- تحديث السجل

التداول

- أوامر البيع والشراء الخاصة بالأعضاء
- مطابقة أوامر البيع والشراء
- إنشاء التداولات
- ضمان التزامات الطرفين
- الحد من مخاطر الطرف المقابل
- مقاصة الصفقات

تطلعات استراتيجية مدعومة برؤية طموحة

تقدمٌ مستمر نحو الريادة العالمية

تكرّس مجموعة تداول السعودية جهودها لتحقيق رسالتها في أن تصبح مركزًا ماليًا عالميًا من خلال ترسيخ أنشطتها السوقية الأساسية في المنطقة والتقدم كنقطة وصول مركزية للمنافسة العالمية. وباعتبارها مجموعة قابضة رائدة عالميًا، فإنها ملتزمة بتعزيز تطور سوق رأس المال السعودية وتنويعها، وأداء دور حيوي في الربط بين المستثمرين العالميين والاقتصادات الإقليمية.

وتماشيًا مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي، أحد البرامج الرئيسية لرؤية المملكة الطموحة 2030، تسعى المجموعة إلى تطوير سوق مالية متكاملة ومتقدمة تقنيًا تدعم النمو والتنويع الاقتصادي للمملكة. وقد شكل تحولها إلى مجموعة قابضة علامة فارقة في مسيرتها، مما مكنها من تعزيز بنيتها التحتية السوقية، وتنويع خدماتها، وترسيخ مكانة المملكة بصفتها وجهة استثمارية عالمية.

تمضي المجموعة قدمًا في تنفيذ مبادراتها الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز ريادتها الإقليمية وتعميق روابطها مع الأسواق العالمية. ومن خلال تبني نهج قائم على الابتكار والشراكة والتميز المؤسسي، تعمل مجموعة تداول السعودية على رسم ملامح مستقبل أسواق رأس المال، والإسهام بفاعلية في تحقيق الرؤية الشاملة للتحول الاقتصادي في المملكة.

وتتمحور الركائز الاستراتيجية وعوامل تمكينها الأساسية حول دفع مسيرة نمو المجموعة وتنويع أنشطتها وتعزيز كفاءتها التشغيلية على مستوى جميع عملياتها.

الطموح

لدينا أهداف طموحة لجعل المملكة من بين أكبر ثلاث أسواق مالية في العالم، وتطوير وتنويع سوق رأس المال في المملكة، وأن نكون جسرًا يربط بين المستثمرين الدوليين والاقتصادات الإقليمية.

الأهداف الاستراتيجية

- **النمو والتنويع**
- **الاتصال والتكامل**
- **المرونة والقدرة**

تطلعات استراتيجية مدعومة برؤية طموحة (تتمة)

الركائز الاستراتيجية

1 إصدارات الأسهم وجمع رأس المال

أهداف استراتيجية طويلة الأمد

- تسهيل عمليات الإدراج وتقديم خدمات للمصدرين المحليين والدوليين.
- زيادة سيولة السوق.
- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل وصولها إلى أسواق رأس المال.

أهم الإنجازات في عام 2024م:

- عدد الشركات المدرجة: **425+**.
- عدد منتجات المشتقات: **3**.
- بلغت حصة المستثمرين الأجانب من قيمة التداول في السوق 1 ﷼ تريليون، ما يعادل **24%** من متوسط القيمة اليومية المتداولة.
- معدل دوران الأسهم: **54%**.
- **أكثر من 100** إدراج في السوق الموازية (نمو).
- زيادة بنسبة **50%** في عدد صناديق المؤشرات المتداولة.
- نمو سنوي في متوسط القيمة اليومية المتداولة بنسبة **70%** منذ عام 2021م.
- المركز الأول عالميًا في زيادة عدد الشركات المدرجة منذ عام 2021م بين أكبر البورصات العالمية وفقًا للاتحاد العالمي للبورصات (WFE).
- استمرار التطوير المؤسسي لـ "تداول السعودية" وفقًا لمستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي.
- تنويع الإيرادات بالاعتماد على مصادر غير مرتبطة بمتوسط القيمة اليومية المتداولة.

2 مركز عالمي لأدوات الدين

أهداف استراتيجية طويلة الأمد

- الوجهة المفضلة للمصدرين المحليين.
- مركز عالمي للصكوك والتمويل الإسلامي.
- استقطاب المصدرين من المؤسسات المالية العالمية.

أهم الإنجازات في عام 2024م:

- إضافة الإفصاح عن المعاملة الزكوية لأدوات الدين المؤسسية المدرجة على موقع تداول السعودية الإلكتروني.
- تحسين مستوى جودة البيانات من خلال مزودي المعلومات المالية، مثل بلومبرج وريفينيتيف، ومعالجة أي تحديات تتعلق بكفاءة الوصول إلى البيانات.
- تشجيع أعضاء السوق على تمكين التداول الإلكتروني من خلال أنظمة إدارة الأوامر (OMS) وتفعيل التداول السلس عبر الإنترنت، خاصة للمستثمرين الأفراد.
- إدراج أول صكوك من قطاع الرعاية الصحية، صادرة عن المستشفى السعودي الألماني بقيمة ﷼ مليار.
- عقد جلسات توعية لتعزيز مشاركة أوسع للمستثمرين.
- تحسين آلية احتساب سعر الإغلاق باعتماد متوسط السعر بين سعري العرض والطلب، تماشيًا مع أفضل الممارسات العالمية.
- المساهمة في إطلاق أول منتج ادخاري للصكوك مدعوم من الحكومة.
- إطلاق الحساب المجمع (omnibus account) في سوق أدوات الدين السعودية.

3 مركز عالمي لتداول السلع

أهداف استراتيجية طويلة الأمد

- منصة عالمية رائدة لتقييم السلع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- منصة عالمية رئيسية للتداول.
- سوق ذات مكانة عالمية رائدة في مجال دعم فعاليات الاستدامة وأسواق الكربون.

أهم الإنجازات في عام 2024م:

- استحواذ استراتيجي على 32.6% من "بورصة دبي للطاقة" والتي تمت إعادة تسميتها إلى"بورصة الخليج للسلع".

4 مركز عالمي لسوق المشتقات والتداول خارج المنصة

أهداف استراتيجية طويلة الأمد

- أكبر سوق للمشتقات المالية المُدرجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تعزيز تداول المشتقات المالية المحلية خارج المنصة.
- مقدم الخدمة المفضل لخدمات المقاصة والتداول خارج المنصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أهم الإنجازات في عام 2024م:

- إطلاق المرحلة الأولى لمشروع "خيارات الأسهم المفردة" ويشمل 10 خيارات مدرجة.

5 مركز عالمي لخدمات الأوراق المالية

أهداف استراتيجية طويلة الأمد

- تعزيز وتوسعة نطاق خدمات ما بعد التداول المحلية.
- أمين الحفظ العالمي المفضل للمستثمرين المهتمين بالاستثمار في المنطقة.

6 تعزيز خدمات البيانات والتحليلات

أهداف استراتيجية طويلة الأمد

- منصة البيانات الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمشاركين المحليين والدوليين.
- توظيف الإمكانات الكاملة للمعلومات، والبيانات، والتحليلات.

أهم الإنجازات في عام 2024م:

- إطلاق خدمة البيانات الختامية على المستوى الثاني للعملاء.
- إكمال الإجراءات الداخلية وبدء اختبار خدمة بث بيانات الأوامر الكاملة في الوقت الفعلي مع العملاء.
- تدشين برنامج تحويل بيانات السوق، كمبادرة متعددة السنوات تهدف إلى تطوير وإطلاق منتجات معلوماتية جديدة للمستثمرين في سوق رأس المال السعودي.

7 الريادة في اكتساب حقوق الملكية الفكرية الفريدة

أهداف استراتيجية طويلة الأمد

- العلامة التجارية الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعروفة عالميًا في مجال المؤشرات.
- تطوير وامتلاك حقوق ملكية فكرية فريدة لترسيخ ريادة المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أهم الإنجازات في عام 2024م:

- إطلاق مؤشر "تاسي 50"
- إطلاق خدمة ترخيص المؤشرات القياسية.

عوامل التمكين الاستراتيجية

تقنيات الجيل القادم

- تعزيز كفاءة العمليات وتحسين تجربة العملاء من خلال حلول اتصال وبنية تحتية تقنية متطورة.
- الاستثمار في التقنيات الناشئة ودعم حالات استخدام محددة لاغتنام فرص الأعمال غير المستغلة.

أنشطة بيع تركز على العملاء

- توسيع قاعدة العملاء لتشمل المشاركين الإقليميين والدوليين (مثل الأعضاء والمستثمرين والمصدرين ومستخدمي الخدمات).
- تحقيق مستوى عالٍ من رضا العملاء من خلال تقديم أفضل الخدمات (مثل تعيين فريق متخصص في السلع).

أهم الإنجازات لعام 2024م:

- تأسيس هيكل تجاري على مستوى المجموعة لدعم التحول المؤسسي وتعزيز التواصل الذي يركز على متطلبات العميل.

فرص وإمكانات الاندماج والاستحواذ

- الاستثمار في الشركات ذات الصلة أو الاستحواذ عليها لتمكين تنفيذ الركائز الاستراتيجية.
- دعم الأهداف المالية المعلنة للمجموعة فيما يتعلق بنمو الإيرادات.

أهم الإنجازات لعام 2024م:

- الاستحواذ على بورصة دبي للطاقة (أعيدت تسميتها إلى "بورصة الخليج للسلع").

دراسة حالة

الاستحواذ على حصة استراتيجية في بورصة الخليج للسلع

فتح آفاق واعدة للريادة في أسواق السلع الإقليمية

اتخذت مجموعة تداول السعودية خطوة استراتيجية مهمة من خلال الاستحواذ على ملكية استراتيجية 32.6% في شركة دي إم إي القابضة المحدودة المالكة لبورصة دبي للطاقة، البورصة الرائدة المتخصصة في تداول السلع الأساسية المرتكزة على قطاع الطاقة شرق السويس، مما أسهم في إنشاء بورصة الخليج للسلع. وينسجم هذا الاستثمار، الذي اكتمل في يونيو 2024م، مع الرؤية الطموحة للمجموعة لتنويع عملياتها وتعزيز ريادة المملكة كمركز إقليمي بارز في تداول السلع الزراعية والمعادن والطاقة، مما يقلل الاعتماد التقليدي على الأسواق الخارجية في تسعير السلع الأساسية. وتشكل هذه الخطوة ركيزة أساسية لدعم رؤية المملكة الطموحة 2030، بهدف ترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي رائد في بناء سوق سلع متكاملة ومرنة، حيث تعزز القدرة التنافسية الإقليمية وتدعم الاستدامة الاقتصادية.

إطلاق بورصة الخليج للسلع

وشكّل هذا الاستثمار خطوة محورية لبورصة دبي للطاقة، التي أعيدت تسميتها إلى "بورصة الخليج للسلع" في سبتمبر 2024م. وتُعدّ البورصة موطنًا لعقد النفط الخام العماني الآجل، أكبر عقد من نوعه في العالم من حيث التسليم الفعلي وثالث معيار سعري للنفط الخام في العالم.

كما يجمع هذا الاستثمار بين شركاء استراتيجيين من الطراز العالمي وخبرات رفيعة المستوى لتعجيل وتيرة نمو بورصة الخليج للسلع، بما في ذلك مجموعة سي إم إي، والهيئة العمانية للاستثمار، ودبي القابضة، إلى جانب المساهمين الماليين والتجاريين العالميين.

وسجلت البورصة نموًا ملحوظًا في حجم التداول الإجمالي بنسبة 12%، ليصل إلى 1,318 مليون عقد. كما زادت أحجام التداول اليومية المتوسطة بنسبة 8%. أما بالنسبة لأحجام التسليم الفعلي، فقد بلغت 205 مليون برميل من النفط. لقد عززت هذه الإنجازات دور بورصة الخليج للسلع كمركز رئيسي في تسعير أكثر من 5 ملايين برميل من النفط الخام يوميًا للأسواق الآسيوية.

تسريع النمو وتعزيز الربط العالمي

ساهم هذا الاستثمار في تعزيز مسار النمو الاستراتيجي لبورصة الخليج للسلع ومكانتها التنافسية على الصعيد الدولي، مستفيدةً من بنيتها التحتية المتطورة للتداول والمقاصة، والتي تُدار بالشراكة مع مجموعة سي إم إي، الرائدة في الأسواق المالية العالمية. وتمكّنت البورصة، في إطار الرؤية الاستراتيجية لمجموعة تداول السعودية، من توسيع منظومتها للتداول من خلال الحصول على الاعتراف من الجهات التنظيمية، إلى جانب إطارها المؤسسي المتين للتسليم في السوق. وأتاحت هذه الشراكة فرصًا جديدة في أسواق السلع الأساسية، خاصةً في قطاعات الطاقة والمعادن وأسواق السلع الزراعية، حيث ستلعب دورًا محوريًا في تطوير عقود المشتقات المالية من الجيل التالي، مما يدعم تحول المملكة نحو اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

> **"يمثل استثمارنا في بورصة الخليج للسلع محطة محورية تفتح آفاقًا جديدة في أسواق السلع، بما يشمل الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية، مما يعزز مكانتها كأبرز بورصة إقليمية للسلع في الشرق الأوسط ذات امتداد عالمي. ويجسد هذا الاستثمار التزامنا الراسخ بتعزيز مكانة المملكة كقوة مؤثرة في أسواق السلع العالمية، إلى جانب توافقه مع استراتيجيتنا الهادفة إلى تحقيق مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030 من خلال الابتكار والتنويع ودفع عجلة النمو المستدام."**

الانتشار العالمي والشراكات

واصلت مجموعة تداول السعودية خلال عام 2024م مسيرتها الرائدة لتوسيع حضورها العالمي وتعزيز ريادتها، مؤكدةً دورها كحلقة وصل بين الطموحات الناشئة والفرص العالمية، وذلك من خلال إقامة شراكات مؤثرة ومشاركة فاعلة في أبرز الفعاليات والملتقيات الدولية، مما ساهم في توسيع شبكاتها، وتنويع خدماتها، وترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كمركز مالي عالمي حيوي ومتطور.

شراكات استراتيجية لتعزيز تكامل الأسواق

شهد العام تحقيق إنجازات نوعية، أبرزها استحواذ مجموعة تداول السعودية على حصة 32.6% في شركة دي إم إي القابضة المحدودة المالكة لبورصة دبي للطاقة، والتي تم إعادة تسميتها إلى "بورصة الخليج للسلع" لتعكس مكانتها وأهميتها عالميًا كسوق إقليمية للسلع. وشكّلت هذه الخطوة الاستراتيجية نقطة تحول في تعزيز الحضور الإقليمي والدولي للمجموعة، بما يسهم في تنويع مصادر إيراداتها وتوسيع نطاق تداول السلع الأساسية، وفتح آفاق جديدة للاستفادة من الخبرات العالمية، وتسريع نمو بورصة الخليج للسلع، وتمكينها من تلبية الطلب المتزايد على تداول السلع الأساسية.

وشكّل التعاون مع بورصة هونج كونج للأوراق المالية والمقاصة (HKEX) محطة رئيسية في تعزيز الفرص الاستثمارية والروابط بين الأسواق المالية السعودية والآسيوية، حيث أثمرت هذه الشراكة عن إطلاق أول صندوق مؤشرات سعودي يهدف إلى تتبع ومحاكاة أداء مؤشر إم إس سي آي للأسهم هونج كونج الصين، وقد نجح الصندوق في جذب استثمارات تجاوزت 1.2 مليار دولار أمريكي. ولم يقتصر هذا التعاون على تدفق الاستثمارات، بل ساهم أيضًا في تبادل المعرفة والابتكار، مما عزز الاستفادة من أفضل الممارسات وأحدث التقنيات في السوقين.

كما أبرمت مجموعة تداول السعودية، في خطوة تاريخية أخرى، اتفاقية تعاون مع بورصة البحرين بهدف تعزيز الربط والتكامل بين السوقين الماليين، كما تم توقيع اتفاقية الإدراج المزدوج بين السوق المالية السعودية وبورصة البحرين، ما يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية بينهما ويدعم فرص النمو المشترك.

أما في القارة الإفريقية، فقد وقّعت مجموعة تداول السعودية مذكرة تفاهم مع بورصة جوهانسبرغ في خطوة مهمة تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والارتقاء بمجالات التعاون بين الأسواق المالية، فضلًا عن تحفيز النمو والابتكار والتطور التقني في كلا السوقين، مدعومةً برؤية مشتركة نحو تحقيق الازدهار في المستقبل، وتوفير فرص جديدة في مجالات الإدراج المزدوج والتقنية المالية والاستدامة.

التعاون مع بورصة هونج كونج للأوراق المالية والمقاصة (HKEX)

تنظيم ملتقى الأسواق المالية السعودية في هونج كونج

فعاليات بارزة ترسخ الريادة العالمية

واصلت مجموعة تداول السعودية ترسيخ ريادتها في الأسواق المالية العالمية من خلال استضافة وتنظيم فعاليات بارزة عززت مكانتها كقوة مؤثرة في القطاع المالي. واستهلت المجموعة هذه الجهود بتنظيم ملتقى الأسواق المالية السعودية في الرياض، والذي امتد على مدار يومين تحت رعاية معالي الأستاذ محمد الجدعان، وزير المالية ورئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي. وشهد الملتقى حضورًا استثنائيًا تجاوز 4,000 مشارك، من بينهم 640 مستثمرًا و41 شركة، حيث سلط الضوء على نمو السوق المالية السعودية وابتكاراتها، مما أتاح منصة حيوية للمستثمرين الإقليميين والدوليين لاستكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.

ونقلت مجموعة تداول السعودية الملتقى إلى الأسواق العالمية للمرة الأولى عندما أطلقت النسخة العالمية الأولى من ملتقى الأسواق المالية السعودية في هونج كونج، في إطار استراتيجيتها لتعزيز الترابط بين السوق المالية السعودية ونظيراتها الآسيوية. وساهم الملتقى في توقيع مذكرات تفاهم وشراكات استراتيجية، من أبرزها اتفاقية التعاون مع بورصة هونج كونج، وتعزيز التعاون عبر الأسواق العالمية والترويج للمملكة كوجهة استثمارية رائدة. وقد حظي الملتقى بحضور مميز تجاوز 600 مشارك، مما يعكس أهميته وتأثيره على الساحة الدولية.

كما شكّل ملتقى الأسواق المالية – سيليكت: الحوار السعودي-البريطاني محطة رئيسية أخرى ضمن مساعي المجموعة لتعزيز العلاقات الثنائية مع الأسواق المالية العالمية. وأسهم الحدث في تعميق التعاون مع السوق المالية البريطانية وزيادة تكامل السوقين، حيث استقطب أكثر من 350 مشاركًا، مما يؤكد دوره كمنصة لتعزيز العلاقات وتوسيع آفاق التعاون الاستثماري بين البلدين.

ملتقى الأسواق المالية – سيليكت: الحوار السعودي-البريطاني

مؤتمر بورصات دول مجلس التعاون الخليجي لبنك HSBC

الانتشار العالمي والشراكات (تتمة)

لمجموعة تداول السعودية دور محوري في تعزيز الحوار مع المستثمرين الدوليين، والترويج لفرص الاستثمار الواعدة في المنطقة، وترسيخ مكانة الأسواق الخليجية كمركز مالي عالمي مزدهر.

المشاركة في الملتقيات الدولية

عزّزت مجموعة تداول السعودية مكانتها العالمية من خلال حضورها الفاعل في أبرز الملتقيات المالية الدولية، مما مكّنها من توسيع نطاق تأثيرها وتعزيز علاقاتها مع المستثمرين العالميين.

وتحوّل مؤتمر بورصات دول مجلس التعاون الخليجي لبنك HSBC إلى حدث سنوي محوري في لندن، يجمع جميع البورصات الخليجية تحت مظلة واحدة لاستعراض أبرز التطورات الديناميكية التي تشهدها الأسواق المالية في المنطقة، وذلك بفضل القيادة الاستراتيجية لمجموعة تداول السعودية ودعمها المستمر، ودورها المحوري في تعزيز الحوار مع المستثمرين الدوليين، والترويج لفرص الاستثمار الواعدة في المنطقة، وترسيخ مكانة الأسواق الخليجية كمركز مالي عالمي مزدهر.

وواصلت المجموعة، خلال مشاركتها في ملتقى جي بي مورجان للاستثمار في السعودية الذي أقيم في نيويورك، جهودها في إبراز السوق المالية السعودية كمركز رئيسي في النظام المالي العالمي، حيث أتاحت الفرصة للتواصل المباشر مع كبار المستثمرين وصنّاع القرار لمناقشة الفرص الناشئة في الشرق الأوسط. كما عزّزت التزامها بالاستدامة من خلال مشاركتها في الملتقى الدولي للمسؤولية الاجتماعية، مما أتاح لها مواءمة استراتيجياتها مع أفضل الممارسات الدولية في الاستدامة، وتعزيز قدرتها التنافسية. كما دعمت ندوة القيادة الفكرية لمؤشرات ستاندرد آند بورز مبادرات التنويع، واستكشاف الفرص في ممر آسيا والشرق الأوسط واستراتيجيات الاستثمار متعدد الأصول.

تمكنت مجموعة تداول السعودية، بفضل هذه المبادرات الاستراتيجية، من توسيع شبكة شراكاتها الدولية، وتعزيز التكامل والربط بين الأسواق المالية، إلى جانب دعم التعاون الدولي، ودفع عجلة الابتكار، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030.

المشاركة في الملتقى الدولي للمسؤولية الاجتماعية

ندوة القيادة الفكرية لمؤشرات ستاندرد آند بورز

دراسة حالة

ملتقى الأسواق المالية في هونج كونج

CMF
CAPITAL MARKETS FORUM
BY SAUDI TADAWUL GROUP

إطلاق النسخة العالمية الأولى من ملتقى الأسواق المالية في هونج كونج

يُمثل إطلاق النسخة العالمية الأولى من ملتقى الأسواق المالية في هونغ كونغ خطوةً استراتيجية تعكس التزام مجموعة تداول السعودية بتعزيز الترابط بين السوق المالية السعودية ونظيراتها الآسيوية، وترسيخ مكانة المملكة كمركز مالي عالمي. وجاء هذا الحدث ليسلّط الضوء على الفرص الاستثمارية الاستراتيجية التي تزخر بها السوق المالية السعودية، ويعزز التعاون المشترك، ويدعم دور المجموعة الرائد في الأسواق الناشئة. وتم اختيار هونغ كونغ لاستضافة الملتقى نظرًا لدورها المحوري كمركز اقتصادي عالمي، مما أتاح فرصة استثنائية للتواصل المثمر بين مركزين ماليين بارزين، وتوفير منصة للحوار حول مستقبل الأسواق المالية.

> **لقد استقطب هذا الحدث التاريخي أكثر من 650 مشاركًا وأسفر عن عقد أكثر من 1,000 اجتماع استراتيجي، مما يعكس الجاذبية المتزايدة للسوق المالية ويمهد الطريق لتعزيز التعاون الدولي بين مركزين ماليين بارزين.**

تمكين مستقبل الأسواق المالية

انعقد الملتقى في 9 مايو 2024م بالتعاون مع بورصة هونغ كونغ للأوراق المالية والمقاصة المحدودة (HKEX)، بحضور أكثر من 650 مشاركًا من مختلف جهات القطاع المالي. وشهد الملتقى جولات للمُصدرين نتج عنها أكثر من 1,000 اجتماع بين المستثمرين والمُصدرين.

كما نجح الملتقى في تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وهونغ كونغ والصين، بما يعزز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة على المستوى العالمي.

تعزيز التكامل

حقق الملتقى إنجازات بارزة أسهمت في تعزيز التكامل بين الأسواق المالية، حيث تم الإعلان عن توسيع نطاق التعاون بين مجموعة تداول السعودية وبورصة هونغ كونغ (HKEX) عبر إطلاق مبادرات نوعية في مجالات التقنية المالية، والاستدامة وعمليات الإدراج المزدوج. كما شهد الملتقى تسليط الضوء على نجاح أول صندوق مؤشرات متداولة في آسيا يتتبع أداء الأسهم السعودية، مما يعكس جاذبية السوق السعودي للمستثمرين العالميين. وفي إطار تعزيز الثقافة المالية، أعلن الملتقى عن اتفاقية شراكة بين مجموعة تداول السعودية وشركة سهم كابيتال لرعاية منصة "استثمر بوعي"، وهي مبادرة تهدف إلى نشر الوعي الاستثماري وتعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد، مما يساهم في تمكين المستثمرين لاتخاذ قرارات مالية مدروسة.

توسع عالمي

استنادًا إلى النجاح الكبير لملتقيي هونغ كونغ ولندن، تواصل مجموعة تداول السعودية توسيع نطاق فعالياتها العالمية، مستعدةً لإطلاق نسخ جديدة بطموح أكبر، بهدف البناء على نجاح النسخة الرئيسية في الرياض وتعزيز مكانة السوق المالية السعودية على الساحة الدولية. تركّز الخطط المستقبلية على تشجيع عمليات الإدراج المزدوج، ودعم نمو صناديق المؤشرات المتداولة، وتسريع الابتكار في التقنية المالية، إلى جانب تعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمةالشركات (ESG). تتوافق هذه المبادرات مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة، التي تهدف إلى تطوير سوق مالية حيوية ومتكاملة تتميز بالابتكار، وتسهم في دفع عجلة التحول الاقتصادي والتنمية في المملكة.

التقنية والابتكار

تقنية مبتكرة مدعومة برؤية استراتيجية

تعتمد مجموعة تداول السعودية في استراتيجيتها للتقنية والابتكار على نهج متكامل يهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، ودعم التحسين المستمر، وابتكار حلول متطورة تعزز من تكامل السوق المالية. وتتماشى هذه الاستراتيجية بشكل وثيق مع رؤية المجموعة الرامية إلى تطوير السوق المالية في المملكة، وتنويع الاقتصاد، وترسيخ مكانتها التنافسية عالميًا.

وقد انعكست هذه الرؤية على تحقيق إنجازات ملموسة خلال عام 2024م، كان أبرزها:

1

ضمان استمرارية العمليات

حققت المجموعة نسبة توافر للأنظمة بلغت 99.99%، مما أتاح تقديم الخدمات دون انقطاع، وعزز من تجربة المستخدمين، ورفع معدلات رضاهم، وزاد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، وهو عامل أساسي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

2

بنية تحتية مرنة وقابلة للتطوير

خضعت البنية التحتية لتطوير شامل وفق أعلى المعايير الدولية، مما عزز من مرونة السوق المالية السعودية ورفع كفاءتها التشغيلية. وقد مكّنت هذه التحسينات المجموعة من الاستجابة بفعالية لاحتياجات العملاء المتنامية ودعم استراتيجياتها للنمو المستدام.

3

الالتزام بالمعايير العالمية

أكدت المجموعة التزامها المستمر بأفضل الممارسات العالمية في مجالات الجودة، والتميز في الخدمة، والكفاءة التشغيلية من خلال الحصول على وتجديد شهادات الأيزو ISO 9001 و20000-1 ISO و14644 ISO في عام 2024م، مما عزز من مكانتها بين أصحاب المصلحة والمستثمرين العالميين.

وعززت مجموعة تداول السعودية، من خلال هذه المبادرات، التزامها بالابتكار والتميّز، ليس فقط من خلال تحديث بنيتها التحتية، بل أيضًا عبر ترسيخ مكانة المملكة كمركز مالي عالمي رائد، حيث تتكامل التقنية المتطورة مع رؤية استراتيجية طموحة تدفع عجلة التطور في الأسواق المالية.

قياس الأداء نحو تقدم مستدام

برهنت مجموعة تداول السعودية على قدرتها الاستثنائية في تحقيق التوازن بين الأداء القابل للقياس والأهداف الاستراتيجية، مرتكزةً على مؤشرات دقيقة تضمن استمرارية الأنظمة، وتعزز مرونتها وقابليتها للتوسع، وترفع جودة الخدمة إلى أعلى المستويات، حيث تخطت المجموعة في عام 2024م مستهدفاتها في استمرارية تشغيل الأنظمة، ووسّعت نطاق بنيتها التحتية بكفاءة، مع تحقيق مستويات غير مسبوقة في رضا العملاء.

وقد تكللت جهود المجموعة بإنجازات استراتيجية بارزة، من بينها استكمال شهادات الاعتماد السنوية بنجاح، والالتزام التام بالمعايير الدولية، وإطلاق المرحلة الثانية من منصة تقنية ما بعد التداول، التي شكّلت محطة تحول رفعت كفاءة السوق، وسرّعت من قابلية التوسع، وعززت مستوى التنافسية، مما يعكس رؤية المجموعة الطموحة نحو بناء نظام مالي متطور وقادر على التكيّف مع المتغيرات المستقبلية.

كما أثبتت المجموعة مرونتها الفائقة في مواجهة المتغيرات رُغم التحديات الخارجية، حيث حافظت على استمرارية عملياتها بانسيابية، مؤكدة ريادتها في ضمان استقرار السوق وموثوقيته. وترسّخ هذه الإنجازات المكانة الريادية لمجموعة تداول السعودية كشركة مبتكرة تؤدي دورًا محوريًا في دفع عجلة التطور المالي ودعم التحول الاقتصادي وفق رؤية المملكة الطموحة 2030.

مرونة استثنائية في مواجهة التحديات

واصلت مجموعة تداول السعودية عام 2024م إنجازاتها البارزة في مجالات التقنية والابتكار، محققةً تميزًا تشغيليًا مدعومًا بمرونة غير مسبوقة، حيث نجحت الإدارة العامة لتقنية المعلومات في الحفاظ على معدل توافر للأنظمة بلغ 99.99%، حتى أثناء تنفيذ مشاريع تحديث كبرى، مثل إطلاق المرحلة الثانية من منصة تقنية ما بعد التداول، وتنفيذ التحسينات الكبرى للبنية التحتية. ويعكس هذا الأداء الاستثنائي التزام المجموعة الراسخ بالجودة، والقدرة العالية على التكيف، والحوكمة القوية.

كما شهد هذا العام اختبارًا حقيقيًا لقوة أنظمة المجموعة، وتحديدًا في 19 يوليو 2024م، عندما واجه العالم أحد أكبر الانقطاعات التقنية في التاريخ، ما تسبب في تعطيل قطاعات حيوية مثل المستشفيات والمطارات والبنوك على مستوى العالم. ورُغم هذه الأزمة، واصلت مجموعة تداول السعودية عملياتها بكفاءة عالية دون أي انقطاع، في تأكيد عملي على استثماراتها المدروسة في التقنيات المتقدمة، واستراتيجياتها الاستباقية، وثقافة الابتكار التي تنتهجها.

وتتوافق هذه النجاحات مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، والتي تسعى إلى تعزيز استقرار السوق، وضمان موثوقية العمليات، وترسيخ ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. وتواصل المجموعة، بتحقيق هذه النتائج المتميزة، ترسيخ مكانة السوق المالية السعودية كواحدة من أكثر الأسواق استقرارًا وموثوقية على مستوى العالم، في انسجام تام مع مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد وترسيخ التقدم التقني.

التقنية والابتكار (تتمة)

تسريع الابتكار في عام 2025م

تدخل الإدارة العامة لتقنية المعلومات عام 2025م برؤية طموحة تعكس التزامه بدعم الأهداف الاستراتيجية لمجموعة تداول السعودية، مع التركيز على الابتكار وإحداث نقلة نوعية في البنية التقنية، بهدف توسيع نطاق تبني التقنيات المتقدمة، لتطوير أنظمة أكثر مرونة وقابلية للتوسع، تكون قادرة على مواكبة المتغيرات واستيعاب الاحتياجات المتطورة للسوق المالية. كما تسعى المجموعة إلى تعزيز عملية اتخاذ القرار، وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى، والارتقاء بتجربة العملاء، وذلك عبر الاستفادة من التحليلات المتقدمة للبيانات والإمكانات الحديثة للتحوّل الرقمي.

كما ستواصل مجموعة تداول السعودية تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتوسيع آفاق التعاون، بهدف تقديم حلول ومنتجات مبتكرة تواكب التطورات المتسارعة في السوق ومتطلبات المرحلة المقبلة. وستعزز المجموعة قدرتها على التكيف مع المتغيرات، والاستعداد لاغتنام الفرص الواعدة، من خلال التزامها الراسخ بالتميز التشغيلي والتحسين المتواصل. كما ستمضي قدمًا في ترسيخ ريادتها في الأسواق المالية العالمية، لتؤدي دورًا محوريًا في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030.

وامض
WAMID

الريادة في الابتكار وتحقيق الإيرادات من البيانات

تلعب شركة تداول للحلول المتقدمة (وامض) دورًا حيويًا في تطوير تجربة السوق المالية، من خلال إطلاق العنان لقوة التكنولوجيا والبيانات، والمصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المشاركين في السوق. وتركز وامض على تطوير البنية التحتية للسوق المالية كونها الذراع الابتكارية لمجموعة تداول السعودية، حيث تساعد المشاركين في السوق على حل تحديات العالم الحقيقي، وتساهم في تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الاستقرار المالي.

وحققت وامض في عام 2024م تقدمًا نوعيًا في برنامجها لتسييل وتحقيق الإيرادات من البيانات، مستفيدة من الأصول والموارد المعلوماتية الغنية لمجموعة تداول السعودية، لإطلاق منتجات ذات تأثير ملموس في السوق. وقد أدى اعتماد أحدث التقنيات، والدمج الفعّال لتقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى تسريع تطوير البيانات وتحقيق أقصى استفادة منها، مما سيتيح فرصًا جديدة للنمو ويفتح آفاقًا استثمارية واعدة.

وتضع وامض تقنيات الذكاء الاصطناعي في صميم استراتيجيتها للمستقبل، حيث تركز على تطوير حلول مبتكرة عالية التأثير تسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز تجربة المستخدمين. كما تسعى إلى توسيع قدراتها في هذا المجال، وتسريع برنامجها لتحقيق الإيرادات من البيانات، بما يضمن مساهمتها المستمرة في بناء سوق مالية أكثر مرونة وتطورًا وجاهزة للتكيف مع متطلبات المستقبل.

> تسعى المجموعة إلى تعزيز عملية اتخاذ القرار، وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى، والارتقاء بتجربة العملاء، وذلك عبر الاستفادة من التحليلات المتقدمة للبيانات والإمكانات الحديثة للتحوّل الرقمي.

دراسة حالة

تحسينات ما بعد التداول

تعزيز تطور السوق عبر تحسينات البنية التحتية لما بعد التداول

واصلت مجموعة تداول السعودية مسيرتها نحو تطوير السوق المالية السعودية عبر تنفيذ الحزمة الثانية من تحسينات البنية التحتية لما بعد التداول من خلال شركاتها التابعة: تداول السعودية وإيداع ومقاصة، في خطوة تعزز كفاءة السوق وترسّخ تنافسيتها على المستوى العالمي. ويأتي هذا الإنجاز امتدادًا للمرحلة الأولى التي أُطلقت عام 2022م، حيث جاءت هذه التحديثات الشاملة لتعكس التزام المجموعة بأعلى المعايير الدولية، ودعم مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030 في ترسيخ مكانة المملكة كمركز مالي عالمي رائد.

> **لقد نجحنا في تعزيز كفاءة السوق المالية السعودية، وزيادة جاذبيتها للمستثمرين، وخلق فرص استثمارية غير مسبوقة، بفضل التطوير الشامل للبنية التحتية للسوق ومواءمتها مع المعايير العالمية، مما يجسد التزامنا الراسخ بالابتكار، وبناء نظام مالي أكثر مرونة وتنافسية.**

ترقيات متكاملة في منظومة ما بعد التداول

شهدت السوق المالية السعودية أكبر عملية تطوير لأنظمة ما بعد التداول في تاريخها، حيث تضمنت تحسينات شاملة في تداول السعودية، وإيداع، ومقاصة، مما رفع كفاءة العمليات وأتاح فرصًا أوسع للمستثمرين:

تداول السعودية

أطلقت آلية للتعريف بالأوامر لضمان استمرارية التداول عند انقطاع الاتصال، في حين استفاد صُنّاع السوق من أتمتة ومزامنة أسعار العرض والطلب، مما أسهم في تقليص الفروقات السعرية وتحسين مستويات السيولة.

إيداع

تبنّت المعيار الجديد ISO 20022 المخصص لتبادل الرسائل، مما رفع مستوى كفاءة التواصل والاتصال وفقًا لأفضل المعايير الدولية، مع تعزيز قدرات إعداد التقارير الخاصة بعمليات إيداع الأوراق المالية.

مقاصة

طوّرت مقاصة منصة موحدة تدعم مجموعة متنوعة من الأصول، بما في ذلك مقاصة الأسهم والصكوك والسندات واتفاقيات إعادة الشراء والمشتقات المالية المتداولة في السوق وخارجة بانسيابية، مما أسهم في تعزيز أطر إدارة المخاطر وتطوير آليات تحديد الهوامش.

تعزيز نمو السوق وثقة المستثمرين

أسهمت هذه التحسينات في إحداث نقلة نوعية في أداء السوق، حيث ساعدت على تقليل المخاطر النظامية، ورفع كفاءة العمليات، وتنويع الفرص الاستثمارية، وتعزيز استقرار السوق والشفافية، مما زاد من إقبال المستثمرين المحليين والدوليين، وعزز مكانة السوق المالية السعودية كوجهة استثمارية موثوقة عالميًا. كما ارتفعت مستويات السيولة، وزادت أحجام التداول، مما عزّز ثقة المستثمرين بمتانة ومرونة البنية التحتية للسوق، ورسّخ دور السوق المالية السعودية كمحرك للنمو الاقتصادي ومركزًا للاستثمار العالمي.

المراجعة المالية

سجّلت مجموعة تداول السعودية أداءً ماليًا قويًا مستفيدةً من تنفيذ استراتيجيتها التوسعية الطموحة وتعزيز ثقة المستثمرين المتزايدة في السوق المالية السعودية. وأظهرت السوق مرونةً عاليةً في التعامل مع تحديات ارتفاع أسعار الفائدة، مما انعكس على نمو أحجام التداول وارتفاع معدلات الإقبال من المستثمرين.

شكّل عام 2024م محطة بارزة في مسيرة مجموعة تداول السعودية، حيث أسهم تكامل استثماراتنا الاستراتيجية مع أدائنا المالي القوي ونمو عمليات الإدراج في ترسيخ مكانة المجموعة كمحرك رئيسي لتطور القطاع المالي. وتنعكس قوة نموذج أعمالنا في المزايا الاستثمارية الفريدة التي نوفرها للمستثمرين، التي تعزز موقعنا الريادي وتدفعنا نحو تحقيق أهدافنا الاستراتيجية. لقد عززت المجموعة مكانة السوق المالية السعودية، مستفيدةً من سجلها الحافل بالنمو ورؤيتها الاستراتيجية، بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي للمملكة ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

أسهمت استراتيجية المجموعة في تحقيق نمو متنوع في الإيرادات من خلال ثلاثة محاور رئيسية: تنشيط الإدراجات وتعزيز كفاءة السوق المالية السعودية وزيادة سيولتها، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير خدمات البيانات والتقنية.

بالإضافة إلى ذلك، أدت الاستثمارات في التقنيات المتقدمة وتبني استراتيجيات تتمحور حول تجربة العملاء إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وترشيد التكاليف، مما انعكس إيجابًا على تعزيز الربحية المستدامة للمجموعة.

تنويعٌ ونمو مستمر في السوق المالية السعودية

وشهدت السوق المالية السعودية في عام 2024م زخمًا قويًا في نشاط الطروحات العامة الأولية على مستوى السوق الرئيسية ونمو – السوق الموازية، إذ سجلنا 55 إدراجًا وارتفاعًا في عدد الشركات المدرجة بنسبة 11%، مما أسهم في تنويع القطاعات المدرجة وعزز جاذبية السوق للمستثمرين، مما انعكس على عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين والذي بلغ حوالي 4,181 بنهاية العام بنسبة نمو 12% سنويًا. كما اختتمنا عام 2024م بمحفظة قوية من الطروحات الأولية المرتقبة التي ستواصل دفع النمو في السوق المالية السعودية.

وفي سوق أدوات الدين، بلغ عدد الصكوك والسندات المدرجة 65 أداة دين، بإجمالي حجم إصدارات تجاوز الـ 630 ﷼ مليار، بزيادة 15.3% عن العام السابق. وشهد سوق أدوات الدين نموًا في التداولات بنسبة 14%، مما يعكس الطلب المتزايد على هذه الأدوات الاستثمارية.

وأسهم هذا الزخم في تعزيز جاذبية السوق المالية السعودية للمستثمرين الدوليين، حيث سجلنا زيادة في عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين، ليصل إلى 4,181 مستثمرًا بنهاية العام، محققًا نموًا بنسبة 12% سنويًا. كما بلغت قيمة ملكيتهم في السوق الرئيسية نحو 340 ﷼ مليار (90 مليار دولار أمريكي) بنهاية عام 2024م.

630 ﷼ مليار
حجم الإصدارات

استثمارٌ استراتيجي في تنوع مصادر الإيرادات

في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى تنويع أعمالها وتعزيز حضورها في الأسواق المالية، استحوذت مجموعة تداول السعودية في يونيو 2024م على حصة استراتيجية بنسبة 32.6% في بورصة الخليج للسلع ("بورصة دبي للطاقة" سابقًا). ويسهم هذا الاستحواذ في ترسيخ مكانة المجموعة في أسواق السلع الإقليمية والعالمية، إضافةً إلى دعمه لاستراتيجية التنويع التي تنتهجها المجموعة على المدى الطويل.

وعززت المجموعة التزامها بتطوير بنيتها التقنية من خلال استحواذ ذراعها الابتكاري "وامض" على الحصة المتبقية من "شركة شبكة مباشر المالية" في خطوة استراتيجية تهدف إلى دعم القدرات التقنية والابتكارية، وتوسيع نطاق خدمات البيانات والتقنية. وتشكل هذه الاستثمارات جزءًا من استراتيجية أوسع تستهدف تعزيز القدرات التشغيلية والتقنية للمجموعة، بما يسهم في تحقيق رؤيتها طويلة الأجل وتوسيع نطاق أعمالها ضمن الأسواق المالية المحلية والدولية.

أداء مالي مستدام يرتكز على النمو المتواصل

وارتفع صافي ربح المجموعة بعد الزكاة بنسبة 59% ليصل إلى 621.8 ﷼ مليون (165.8 مليون دولار أمريكي)، مقارنة بالعام السابق الذي بلغ فيه صافي الربح 390.1 ﷼ مليون (104.0 مليون دولار أمريكي). كما شهدت الإيرادات تحسنًا كبيرًا بنسبة 35% لترتفع من 1,072.8 ﷼ مليون (286.1 مليون دولار أمريكي) في 2023م إلى 1,446.6 ﷼ مليون (385.7 مليون دولار أمريكي).

621.8 ﷼ مليون
صافي الربح بعد الزكاة

استند هذا النمو في الأداء المالي للمجموعة إلى ارتفاع إيرادات التداول بنسبة 40% والإيرادات غير المرتبطة بالتداول بنسبة 29%، مما يعكس التقدم في استراتيجية التنويع التي تتبناها المجموعة فضلًا عن التوسع القوي للسوق، كما دعم ذلك المعدل القوي لتحويل التدفق النقدي الذي بلغ 82%، إضافةً إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما زاد من دخلنا من الاستثمار بنسبة 19%.

وساهم قطاع خدمات ما بعد التداول بنسبة 52.9% من إجمالي إيراداتها، في حين ساهم قطاع أسواق المال 31.9%، وبلغت مساهمة قطاع خدمات التكنولوجيا والبيانات 15.2%.

وسجلت جميع القطاعات الثلاثة تحسنًا كبيرًا في الأداء مع زيادة إيرادات قطاع خدمات ما بعد التداول بنسبة 33.7% وقطاع أسواق المال وقطاع خدمات التكنولوجيا والبيانات، على التوالي، زيادة قدرها 37.5% و33.5%.

كما شهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) ارتفاعًا كبيرًا بنسبة 60.5% من 403.1 ﷼ مليون (107.5 مليون دولار أمريكي) إلى 647.2 ﷺ مليون (172.6 مليون دولار أمريكي). وبلغ هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 44.7% مقارنة بـ 37.6% في العام السابق.

بلغ هامش صافي الربح 43% في عام 2024م مقارنة بـ 36.4% في عام 2023م. كما تحسن صافي الربح ليصل إلى 911.8 ﷼ مليون (243.1 مليون دولار أمريكي) مقارنةً بـ 606.8 ﷼ مليون (161.8 مليون دولار أمريكي)، ما يمثل تغيرًا بنسبة 50%.

بلغ إجمالي الموجودات 9,141.2 ﷼ مليون (2437.7 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2024م مقارنة بـ 7,665.4 ﷼ مليون (2,0441.1 مليون دولار أمريكي)، ما يمثل تحسنًا بنسبة 19%. وكذلك ارتفع إجمالي المطلوبات بنسبة 25% من 4,507.9 ﷼ مليون (1,202.1 مليون دولار أمريكي) إلى 5,649.4 ﷼ مليون (1,506.5 مليون دولار أمريكي). وبلغ إجمالي حقوق الملكية 3,491.7 ﷼ مليون (931.1 مليون دولار أمريكي) مقارنةً بـ 3,157.5 ﷼ مليون (834.4 مليون دولار أمريكي) في العام السابق، وهو ما يمثل زيادة قدرها 11%.

"أدت الاستثمارات في التقنيات المتقدمة وتبني استراتيجيات تتمحور حول تجربة العملاء إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وترشيد التكاليف، مما انعكس إيجابًا على تعزيز الربحية المستدامة للمجموعة."

الأستاذ/ شاه روخ قريشي
مدير عام المالية للمجموعة

المراجعة المالية (تتمة)

نظرة على قائمة الربح والخسارة والنسب الرئيسية

﷼ مليون السنة المنتهية في 31 ديسمبر	2022م	2023م	2024م	التغير على أساس سنوي (%)
إيرادات التداول	666.5	537.9	754.2	%40.2
إيرادات غير مرتبطة بالتداول	423.7	534.9	692.3	%29.4
الإيرادات التشغيلية	1,090.2	1,072.8	1,446.6	%34.8
المصاريف التشغيلية (باستثناء الاستهلاك والإطفاء)	581.1	669.7	799.4	%19.4
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)	509.1	403.1	647.2	%60.5
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (%)	47	38	45	%19.1
مصروفات الاستهلاك والإطفاء	63.2	74.8	81.0	%8.4
الأرباح قبل احتساب مصاريف الفوائد والزكاة والضرائب (EBIT)	445.9	328.3	566.1	%72.4
هامش الأرباح قبل احتساب مصاريف الفوائد والزكاة والضرائب (%)	41	31	39	%27.9
دخل الاستثمار وإيرادات أخرى / (مصروفات)، صافي	56.3	125.8	144.3	%14.7
حصة في نتائج شركات زميلة ورد الانخفاض في القيمة	(9.9)	(17.2)	(29.7)	%73.2
الزكاة	67.7	55.5	59.8	%7.8
صافي الربح بعد الزكاة*	424.6	390.1	621.8	%59.4
هامش صافي الربح بعد الزكاة (%)	39	36	43	%18.2
ربحية السهم (﷼)	3.54	3.25	5.18	%59.4

* منسوبة لحاملي الأسهم العادية في الشركة الأم

نظرة على قائمة المركز المالي

﷼ مليون السنة المنتهية في 31 ديسمبر	2022م	2023م	2024م	التغير على أساس سنوي (%)
مكافئات النقد والودائع لأجل	2,118.8	2,050.6	1,586.4	%22.6-
الاستثمارات	674.4	660.3	1,374.7	%108.2
موجودات أخرى	4,896.8	4,954.4	6,180.1	%24.7
إجمالي الموجودات	7,690.0	7,665.4	9,141.2	%19.3
إجمالي المطلوبات	4,510.4	4,507.9	5,649.5	%25.3
إجمالي حقوق الملكية	3,179.7	3,157.5	3,491.7	%10.6

قاعدةٌ متينة وإمكانات قوية لمواصلة النمو في 2025م

تستعد مجموعة تداول السعودية لعام 2025م انطلاقًا من موقع استراتيجي قوي، يمكّنها من البناء على إنجازاتها المالية والتشغيلية المحققة خلال عام 2024م. وستواصل المجموعة تركيزها على تنفيذ مبادرات استراتيجية تعزز القيمة المستدامة، مع التوسع في طرح منتجات وخدمات مبتكرة تدعم تنويع مصادر الدخل وزيادة أحجام التداول. كما تواصل المجموعة استثماراتها في التقنيات المتطورة لتحسين الكفاءة التشغيلية، مما يمكنها من تقديم حلول بيانات سوقية متقدمة تلبي احتياجات المشاركين في السوق.

وفي إطار التزامها بمسيرة النمو المستدام، تمضي المجموعة قدمًا في تعزيز مركزها التنافسي، مدفوعةً بأداء تشغيلي قوي واستراتيجية طموحة للتوسع.

ونغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا العميق في النجاح، من مساهمين ومُصدرين ومستثمرين وجميع المشاركين في السوق المالية السعودية، على ثقتهم المستمرة التي تشكل دعامة أساسية لمسيرة نجاح المجموعة.

الأستاذ/ شاه روخ قريشي
مدير عام المالية للمجموعة

الإيرادات التشغيلية
(﷼ مليون)

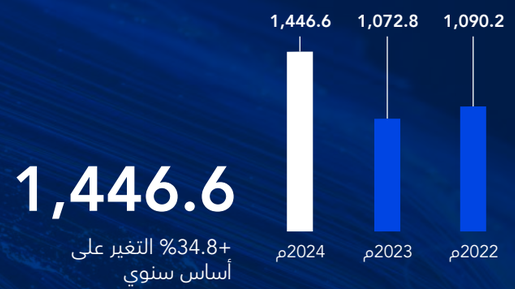

1,446.6
+34.8% التغير على أساس سنوي

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) (﷼ مليون)

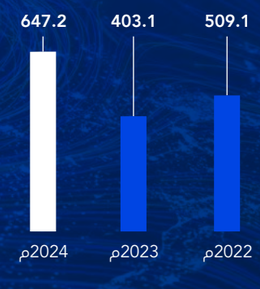

647.2
+60.5% التغير على أساس سنوي

لمحة عن إيرادات التشغيل حسب القطاع
(﷼ مليون)

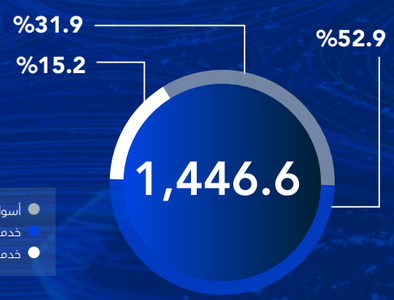

هامش صافي الربح بعد الزكاة

%43
+18.2% التغير على أساس سنوي

إدارة المخاطر المؤسسية

يتمحور دور الإدارة العامة للمخاطر والأمن في مجموعة تداول السعودية حول إدارة وتوجيه الآليات والعمليات اللازمة لتحديد وتقييم وترتيب أولويات المخاطر الرئيسية وتهديدات الأمن السيبراني، والتي قد تؤثر على المرونة التشغيلية للمجموعة وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتتميز الإدارة بنموذج حوكمة قوي وثقافة مخاطر راسخة ومستوى وعي متقدم حول مخاطر الأمن السيبراني، مما يضمن اتباعها نهجًا موحّدًا ومتّسقًا عبر أقسامها الثلاثة، وهي: إدارة المخاطر المؤسسية وإدارة الأمن السيبراني وإدارة استمرارية الأعمال والأمن البيئي.

وتعتمد الإدارة نهجًا استباقيًا في مواجهة التحديات الحالية والناشئة، مما يمكّنها من الحد من تأثير تلك التحديات والتهديدات والسيطرة على تبعاتها، وتعزيز القدرة على التكيف في بيئة سريعة المتغيرات، وحماية أصول المجموعة. ويُسهم دور الإدارة في تعزيز قدرة المجموعة على تنفيذ استراتيجيتها والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة، سواء من خلال تقوية خطوط دفاع الأمن السيبراني، أو ضمان استمرارية الأعمال أثناء الحوادث والاضطرابات، أو مراعاة اعتبارات الأمن البيئي.

وتحرص الإدارة العامة للمخاطر والأمن عبر نهجها التشاركي الشامل، على دمج كافة اعتبارات إدارة المخاطر والأمن السيبراني في عملية صنع القرار، بما يساهم ليس فقط في تعزيز المرونة التشغيلية، بل في دعم النمو المستدام أيضًا، لتتمكن المجموعة من تعزيز مكانتها وقدرتها على خلق قيمة طويلة الأجل لمساهميها وتحقيق مستهدفات رؤيتها الاستراتيجية.

إدارة المخاطر المؤسسية

تعمل إدارة المخاطر المؤسسية على ضمان جاهزية المجموعة للتكيف مع بيئة العمل المعقدة والمتغيرة من خلال اتباع نهج استباقي يهدف إلى تحديد وتقييم المخاطر والحد من تأثيرها على المجموعة، بما في ذلك المخاطر التشغيلية والتقنية والاستراتيجية، ومخاطر الامتثال، والمخاطر المالية، إضافة إلى مخاطر استمرارية الأعمال والأمن السيبراني، ومخاطر بيئة الأعمال.

تشمل أنشطتها ومهامها الأساسية:

- تطوير وتطبيق سياسات وإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية الذي يحدد المبادئ والمسؤوليات والمنهجيات لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة.
- التعاون مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة لتحديد مستويات تقبل وتحمل المخاطر، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.
- إجراء تحليلات نوعية وكمية لتقييم المخاطر الرئيسية، وتحديد وترتيب أولوياتها، وتوزيع الموارد بفعالية.
- وضع مؤشرات قابلة للقياس لمراقبة ورصد المخاطر الناشئة والاستجابة لها في الوقت المناسب.
- التعاون مع مدراء المشاريع لتقييم المخاطر المرتبطة بمشاريع ومبادرات المجموعة، وتقديم توجيهات وإرشادات لاتباع استراتيجيات التخفيف من آثار المخاطر.
- تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر من خلال تقديم برامج تدريبية تدمج اعتبارات المخاطر في عملية صنع القرارات.
- إعداد تقارير منتظمة عن المخاطر للإدارة العليا ومجلس الإدارة، بحيث توفر لمحة عامة عن المخاطر وتركز على المخاطر الرئيسية، وفعالية الاستراتيجيات المتبعة للتخفيف من آثارها.

إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية

يوفر إطار إدارة المخاطر المؤسسية الخاص بالمجموعة آلية مدروسة وممنهجة لتحديد وتقييم المخاطر والتعامل معها ورصدها وإعداد التقارير المتعلقة بها. ويشمل التالي:

استراتيجية وثقافة المخاطر

تضمن استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية مواءمة عملية إدارة المخاطر مع أهداف المجموعة، لتعزيز عملية اتخاذ القرارات وتحقيق النجاح المستدام. ويضمن بناء ثقافة قوية للمخاطر لتطبيق القيم والمبادئ والممارسات المشتركة التي تركز على رفع مستوى الوعي بالمخاطر على جميع مستويات المجموعة.

حوكمة المخاطر (نموذج الخطوط الثلاثة)

يهدف نموذج الخطوط الثلاثة إلى تحديد الهيكل والعمليات والمسؤوليات لضمان حوكمة قوية لإدارة المخاطر:

الخط الأول

تتولى وحدات الأعمال والعمليات التشغيلية الإدارة المباشرة للمخاطر والتنفيذ المباشر للضوابط.

الخط الثاني

تتولى إدارة المخاطر المؤسسية تسهيل ودعم جهود وآليات إدارة المخاطر.

الخط الثالث

توفر إدارة المراجعة الداخلية مراجعة مستقلة لتقييم مدى فاعلية إدارة المخاطر.

سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المؤسسية

توفر سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المؤسسية إطارًا منظمًا لتحديد وتقييم المخاطر على مستوى المجموعة ورصدها وضبطها.

مستويات تقبل وتحمل المخاطر

تساعد مستويات تقبّل وتحمل المخاطر المجموعة على اتخاذ قرارات سليمة تساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث يتم تحديد مستويات تقبّل وتحمل المخاطر بناءً على التوجه الاستراتيجي للمجموعة وأهدافها وثقافتها وبيئتها الخارجية.

عملية إدارة المخاطر

تشمل هذه العملية المنظمة تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها ومعالجتها ومتابعتها باستمرار وإعداد التقارير المتعلقة بها، حيث يمثل سجل المخاطر، والذي يضم كافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر وسبل معالجتها، الناتج النهائي للعملية.

فئات المخاطر الرئيسية

ينقسم نطاق المخاطر في المجموعة إلى سبع فئات رئيسية، وهي: المخاطر التشغيلية والمخاطر التقنية والمخاطر المؤسسية والمخاطر المالية ومخاطر الأمن السيبراني ومخاطر استمرارية الأعمال ومخاطر بيئة الأعمال.

إدارة المخاطر المؤسسية (تتمة)

الأمن السيبراني

تتولى إدارة الأمن السيبراني الحفاظ على سرية وسلامة وتوافر بيانات وأنظمة وشبكات المجموعة، لضمان تحقيق أهداف العمل والتخفيف من تبعات المخاطر الأمنية.
وتشمل الإدارة حوكمة الأمن السيبراني وعمليات الأمن السيبراني، حيث تتولى حماية أصول المعلومات بدون تأثر سير الأعمال من خلال إدارة التهديدات بنهج استباقي والامتثال للّوائح التنظيمية.

تشمل أنشطتها ومهامها الأساسية:

- اتخاذ تدابير أمنية قوية لحماية المجموعة من التهديدات والثغرات المحتملة.
- مراقبة الثغرات باستمرار والاستجابة الفورية للحوادث.
- ضمان الامتثال لكافة اللوائح والمعايير الأمنية ذات الصلة.

الامتثال لأطر الهيئة الوطنية للأمن السيبراني

تتبع الإدارة أطر الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لضمان تطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني في المجموعة، ويشمل ذلك:

- الضوابط الأساسية للأمن السيبراني.
- ضوابط الأمن السيبراني للأنظمة الحساسة.
- ضوابط الأمن السيبراني للحوسبة السحابية.
- ضوابط الأمن السيبراني للعمل عن بُعد.
- ضوابط الأمن السيبراني لحسابات التواصل الاجتماعي.
- ضوابط الأمن السيبراني للبيانات.

نتولى حماية أصول المعلومات بدون تعطيل سير الأعمال المجموعة من خلال إدارة التهديدات بنهج استباقي والامتثال للّوائح التنظيمية.

إدارة استمرارية الأعمال والأمن البيئي

تضمن إدارة استمرارية الأعمال والأمن البيئي الحفاظ على سير العمليات الحيوية على مستوى المجموعة خلال الأزمات والحوادث، إلى جانب تعزيز الاستدامة والمرونة في مواجهة التحديات البيئية.

تشمل أنشطتها ومهامها الأساسية:

تطوير السياسات وإطار العمل

- إعداد ووضع إطار واستراتيجية إدارة استمرارية الأعمال للحصول على موافقة اللجنة المعنية.
- تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الفرعية وتطبيق المعايير المطلوبة لتنفيذ السياسات.
- ضمان تطبيق ومشاركة الإصدارات المحدثة من سياسات وإطار استمرارية الأعمال مع جميع الأطراف المعنية.

إدارة خطة استمرارية الأعمال

- التنسيق مع المسؤولين عن استمرارية الأعمال لتنفيذ السياسات وإطار العمل.
- ضمان إجراء اختبارات وتدريبات منتظمة حول خطط استمرارية الأعمال، والأخذ بالدروس المستفادة لتعزيز فاعلية هذه الخطط.
- إجراء تقييمات شاملة للمبادرات الجديدة أو التغييرات الجوهرية في الخدمات/الأنظمة لضمان تطوير الخطط المناسبة لاستمرارية الأعمال.

تقييم المخاطر وآثارها

- التعاون مع قسم إدارة المخاطر المؤسسية لتحديد التهديدات المحتملة وتقييم آثارها وتبعاتها على العمليات التشغيلية.
- تحليل بيانات المخاطر وتأثيرها على الأعمال لتطوير استراتيجيات مرنة، حيث تشمل هذه الاستراتيجيات آليات تشغيل بديلة، وخطط للإخلاء، وإيجاد حلول لضمان استمرارية العمل في حال تأثر جزء من العمليات بسبب ارتباطه بجزء آخر.

مراجعة الحوادث والتحسين المستمر

- مراجعة تقارير ما بعد الحوادث وتقارير الإدارة، والأخذ بالدروس المستفادة لتحسين تدابير استمرارية الأعمال.
- تقييم قدرات استمرارية الأعمال للأعضاء والموردين ومزوّدي الخدمات بما يتناسب مع طبيعة عمل كل منهم.

التعاون مع أصحاب المصلحة

- التخطيط للتمارين التدريبية وتحديد أهدافها ونطاقها، وسيناريوهاتها بالتعاون مع أصحاب المصلحة.
- ضمان العمل وفق أولويات المجموعة، وتقليل المخاطر إلى مستويات مقبولة في حال حدوث اضطرابات لم يتم الاستعداد لها.

استراتيجية استمرارية الأعمال

تضمن استراتيجية استمرارية الأعمال استمرار أنشطة وعمليات المجموعة، والخدمات ذات الأولوية عند حدوث أي اضطرابات. وتعتمد الاستراتيجية على الرؤى المستخلصة من تحليلات تأثير المخاطر على الأعمال وتقييمات المخاطر وتقييمات أصحاب المصلحة، حيث تضع تدابير وآليات قوية ومرنة وقابلة للتوسع للحفاظ على استمرارية الأعمال.

أبرز إنجازات المجموعة في مجال إدارة المخاطر والأمن

حققت الإدارة العامة للمخاطر والأمن إنجازات بارزة خلال العام، مؤكدةً بذلك نهجها الشامل في تعزيز مرونة المجموعة ودعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ومن أبرز هذه الإنجازات:

- مراجعة وتحديث سياسات ومنهجيات وعمليات إدارة المخاطر المؤسسية، وإدارة الأمن السيبراني، وإدارة استمرارية الأعمال لمواكبة معايير القطاع المتغيرة وأهداف المجموعة الاستراتيجية.
- ضمان التقييم المستمر لمؤشرات المخاطر الرئيسية بحيث تواكب التغييرات الاستراتيجية، إلى جانب مراقبة المخاطر بنهج استباقي وتحديد ورصد المخاطر الناشئة.
- ضمان الدعم والتقييم المستمر لمشاريع ومبادرات المجموعة من خلال تحديد وتقييم المخاطر والتخفيف من آثارها عبر كافة مراحل تلك المشاريع.
- الحصول على شهادة آيزو ISO 27001 والحفاظ على التزام ثابت بتطبيق كافة اللوائح التنظيمية الوطنية للأمن السيبراني، بما في ذلك ضوابط الهيئة الوطنية للأمن السيبراني عبر الأطر المعمول بها في المجموعة.
- حقق برنامج الأمن السيبراني أداءً متميزًا في مراقبة التقييمات، وتعزيز الوعي، وتحسين مستوى الكفاءة بصورة عامة، مما أثمر عن عدم حدوث أي حوادث حرجة أو خطرة متعلقة بالأمن السيبراني.
- تعزيز إطار استمرارية الأعمال لضمان العمل وفق إطار قوي وشامل على مستوى المجموعة لدعم كافة عملياتها ومشاريعها الرئيسية.

العمل مع أصحاب المصلحة

تحقيق قيمة مستدامة من خلال المشاركة الاستراتيجية

تتبنى مجموعة تداول السعودية نهجًا استباقيًا ومتكاملًا في بناء وتعزيز علاقاتها مع جميع أصحاب المصلحة، ما يضمن أن كل تفاعل يسهم في ترسيخ الثقة، ودفع عجلة النمو، والارتقاء بالسوق المالية. وتواصل المجموعة تمكين منظومة السوق المالية وتعزيز مواءمتها مع مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030، من خلال التزامها بالتواصل القائم على النزاهة والشفافية، وتقديم الحلول المبتكرة، والتطوير المستمر لخدماتها. كما أن التزام مجموعة تداول السعودية بتعزيز الشراكات الاستراتيجية والتعاون مع المصدرين، وشركاء الأعمال، والموظفين، والجهات التنظيمية، والمجتمع المالي الأوسع، يسهم في تحفيز الابتكار، وتعزيز قدرة السوق على مواكبة المتغيرات، وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي المستدام.

المصدرون

قنوات المشاركة	فترات المشاركة	مواضيع النقاش الرئيسية	الإجراءات الرئيسية	القيمة المحققة
ندير علاقتنا مع المصدرين عبر قنوات اتصال مفتوحة مثل الاجتماعات الفردية، والمحادثات الهاتفية، والمؤتمرات، وورش العمل، والمتابعات المنتظمة، والبريد الإلكتروني.	• تفاعل دائم ومتطور. • الاجتماعات المنتظمة وورش العمل وجلسات تقديم الملاحظات.	• الإفصاحات والالتزام بقواعد الإدراج. • التوعية بفترات الحظر ومهلة النشر والامتثال لها. • التعريف بالحوافز الجديدة التي يتم إطلاقها للمصدرين. • إثراء معرفتهم حول الأحداث والتحسينات القادمة في السوق. • إبقائهم على اطلاع تام بالمستجدات والتغييرات على الرسوم والآليات والمنتجات المتعلقة بالتحسينات في السوق.	• عقد ورش عمل تهدف إلى زيادة وعي المصدرين بمنتجات وخدمات المجموعة. • إشراك المصدرين بشكل دوري في دراسات استقصائية واجتماعات بالتعاون مع هيئة السوق المالية. • مراجعة آراء المصدرين بشأن الرسوم والآليات وعروض المنتجات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبيتها ومعالجتها. • إطلاق مبادرات تعليمية لإثراء فهمهم للسوق ومتطلبات الالتزام.	• تقديم الدعم إلى المصدرين في مجالات الحوكمة واستمرارية الأعمال وتخطيط التعاقب الوظيفي. • المحافظة على قدرة المصدرين على مواكبة المتغيرات في السوق. • توفير الوضوح بشأن المتطلبات التنظيمية والالتزام. • تعزيز تجربة المصدرين وتمكين نجاحهم ضمن منظومة المجموعة.

العمل مع أصحاب المصلحة (تتمة)

الموظفون

قنوات المشاركة	فترات المشاركة	مواضيع النقاش الرئيسية	الإجراءات الرئيسية	القيمة المحققة
نضع موظفينا في صميم استراتيجياتنا، حيث نعتمد على التواصل الفعال والمستمر معهم لتعزيز بيئة عمل قائمة على التعاون والابتكار والتطور المهني. حيث يشمل نهجنا للمشاركة مع الموظفين برامج متخصصة، وآليات فعالة لجمع الملاحظات، ومبادرات التدريب، وقنوات الاتصال المباشر التي تتيح لموظفينا المشاركة النشطة في رسم ملامح مستقبل المجموعة. كما نحرص على تعزيز المشاركة مع موظفينا عبر الفعاليات الاجتماعية، وبرامج التدريب، واستطلاعات الرأي، وأنشطة الاتصالات الداخلية التي تمتد عبر إدارات المجموعة العامة وشركاتها التابعة.	• يوميًا أو أسبوعيًا أو شهريًا وفقًا لنوع النشاط. • إجراء التقييم السنوي لمؤشر صحة المنظمة (OHI) وذلك لقياس رضا الموظفين وفعالية بيئة العمل. • عقد اجتماعات عامة دورية وجلسات حوارية فعّالة مع الإدارة العليا لتعزيز الشفافية والإجابة عن استفسارات الموظفين ومعالجة احتياجاتهم. • إجراء تقييمات ربع سنوية لموظفي برنامج حديثي التخرج، إلى جانب استطلاعات دورية للموظفين الجدد، بهدف تحفيز التحسين المستمر وتعزيز النمو المهني. • مواءمة برامج التدريب وتطوير القيادة بما يتماشى مع استراتيجية واحتياجات المجموعة، مع توفير تجارب تعليم جماعية لتعزيز المشاركة وتحسين مهارات الموظفين وفقًا للاحتياجات الفعلية، وتطوير النمو المهني.	• تمكين المرأة: دعم تمثيل المرأة ضمن القوى العاملة وتعزيز فرص تطويرها المهني. • تطوير الكفاءات والاحتفاظ بها: تعزيز برامج التدريب والتطوير، والانتقال الداخلي، وتطوير المهارات القيادية. • ثقافة مكان العمل ورفاهية الموظفين: رفع مستويات الرضا والارتباط الوظيفي وتعزيز الصحه النفسية. • إدارة الأداء: التحوّل إلى نظام إدارة فعال يعتمد على الاستجابة لملاحظات الموظفين وطموحاتهم. • التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة: مواءمة سياسات الموارد البشرية مع تطور الأعمال ومتطلبات السوق. • التوازن بين العمل والحياة الشخصية ومزايا الموظفين: تحسين برامج الدعم والمزايا المقدمة إلى الموظفين وأسرهم.	• تمثل النساء 32% من إجمالي القوى العاملة بالمجموعة، حيث شكّل توظيف النساء 51% تحت برنامج تطوير حديثي التخرج. • إطلاق النسخة الثانية من برنامج تطوير قادة المستقبل وبرنامج تطوير الكفاءات بالتعاون مع أبرز المعاهد التدريبية العالمية. • تحسين التسلسل الإداري وتبسيط عمليات اتخاذ القرار لتعزيز التعاون الفعّال. • التحول إلى نموذج التقييم المستمر بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية. • إطلاق منصة توظيف تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة التوظيف والمرشحين للعمل. • توقيع مذكرة تفاهم مع كلية الأمير محمد بن سلمان لدعم تعليم الموظفين وعائلاتهم من خلال تقديم مزايا وخصومات على برامج الدراسات العليا. • التعاون مع مجموعة من المدارس المحلية والدولية ورياض الأطفال لتوفير مزايا وخصومات دراسية لعائلات الموظفين. • إطلاق برنامج التدريب الصيفي لـ 20 طالبًا (تشكل الإناث منهم 56%) لتزويدهم بالمهارات الخاصة بالسوق المالية.	• النمو المهني والتعلم: تطوير برامج تدريبية متخصصة لتطوير المهارات القيادية والفنية والاحترافية لتمكين الموظفين على جميع المستويات من تحقيق التقدم في مسيرتهم المهنية. • تعزيز مرونة القوى العاملة والانتقال الداخلي: تشجيع الانتقال بين الأقسام المختلفة والتناوب الوظيفي لخلق بيئة عمل ديناميكية محفزة للنمو والتطور المستمر. • استراتيجيات تقدير المواهب والاحتفاظ بهم: تحفيز الموظفين من خلال تحسين مكافآت الأداء وإطلاق مبادرات تفاعلية تعزز المشاركة وارتباطهم بالعمل. • دعم التوازن بين العمل والحياة الشخصية: تحسين برامج الرفاهية وتعزيز تطبيق العمل المرن قدر الإمكان. • ترسيخ ثقافة التعاون: تواصل مجموعة تداول السعودية إطلاق مبادرات استراتيجية للموارد البشرية لترسيخ بيئة عمل مزدهرة وداعمة تتسم بالشمولية، حيث يُمكّن الموظفون من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة بفعالية في استدامة نجاح المجموعة ونموها المستقبلي.

الأعضاء

قنوات المشاركة	فترات المشاركة	مواضيع النقاش الرئيسية	الإجراءات الرئيسية	القيمة المحققة
نحافظ على تواصل مستمر وفعّال مع الأعضاء عبر الاجتماعات الدورية، وتحديثات البريد الإلكتروني، والمكالمات الهاتفية، والزيارات الشخصية لمكاتبهم. كما ننظم ورش عمل وملتقيات متخصصة لمناقشة القضايا الجوهرية، وتعزيز الحوار المفتوح. وقمنا بتشكيل لجنة جديدة للأعضاء لتعزيز المشاركة مع الشخصيات البارزة وصناع القرار في السوق المالية.	• التواصل اليومي مع الأعضاء من خلال المكالمات الهاتفية لضمان تقديم الدعم الفوري والمستمر. • المراجعات الشهرية والاجتماعات الفصلية لتقييم الأداء. • الزيارات الميدانية وفق الحاجة.	• تقديم الملاحظات حول المتغيرات والمبادرات الجديدة في السوق. • متابعة أداء صناع السوق والتزاماتهم. • معالجة التحديات التشغيلية والاستجابة للمخاوف المحددة. • ضمان جاهزية النظام وتكامل الخدمات. • دعم الأعضاء الجدد وتيسير اندماجهم في السوق المالية. • استكشاف فرص نمو الأعمال.	• تطوير الأعمال الجديدة، وتقديم المشورة بشأن المبادرات الجديدة مع نقل الملاحظات إلى فرق العمل المعنية بتطوير السوق.	• توطيد العلاقات من خلال تقديم الدعم المباشر والزيارات المنتظمة. • توفير حلول مخصصة لتعزيز الكفاءة والأداء. • تحسين السيولة ورضا الأعضاء من خلال الاستجابة السريعة لملاحظاتهم.

الموردون والشركاء

قنوات المشاركة	فترات المشاركة	مواضيع النقاش الرئيسية	الإجراءات الرئيسية	القيمة المحققة
ندير علاقاتنا القائمة مع الموردين والشركاء بفعالية لمعالجة مجموعة متنوعة من الطلبات والاستفسارات والقضايا، ويغطي هذا الجانب أكثر من 350 عميلًا، بما في ذلك المصدرين ومديري الصناديق وأعضاء السوق. كما نحرص على التواصل المستمر مع العملاء المحتملين للترويج لعروضنا وجمع آرائهم، مما يساعد في تحسين وتطوير الحلول التي تلبي متطلباتهم واحتياجاتهم.	• تفاعل يومي.	• البيانات المتاحة ومواصفات المنتجات والتفاوض على شروط الترخيص. • أنشطة إدارة ودعم الحسابات الرئيسية.	• التوقع الاستباقي لاحتياجات العملاء وتطوير المنتجات والحلول التي تلبي متطلباتهم واحتياجاتهم المستقبلية. • تحسين الحلول الحالية بناءً على ملاحظات العملاء. • تعزيز إدارة الحسابات الرئيسية لتحسين كفاءة الخدمة.	• تقديم المنتجات والحلول ذات القيمة المضافة للعملاء، والمصممة لمساعدتهم على الوصول إلى السوق المالية السعودية وممارسة أنشطة التداول فيها بكفاءة. • الالتزام بتلبية الاحتياجات المتطورة للعملاء من خلال حلول مرنة ومتجددة تعكس تطلعاتهم. • تعزيز العلاقات عبر التواصل المستمر والاستجابة السريعة والدعم المخصص.

العمل مع أصحاب المصلحة (تتمة)

الجهات التنظيمية

قنوات المشاركة	فترات المشاركة	مواضيع النقاش الرئيسية	الإجراءات الرئيسية	القيمة المحققة
تحرص المجموعة على المشاركة في أنشطة الالتزام المستمرة، والاستشارات القانونية المنتظمة، والتحسينات المستمرة للحوكمة، ونشارك في اللجان المختصة والمشاورات العامة ومجموعات العمل المعنية بتعديل اللوائح التنظيمية. ولأهمية التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة؛ تحافظ المجموعة على قنوات اتصال شفافة ومفتوحة مع الجهات التنظيمية من خلال عمليات المراجعة والفحص وتقديم الردود الخطية والدعم القانوني الاستباقي إضافة إلى أي متطلبات أخرى من الجهات التنظيمية ذات العلاقة.	• تتواصل المجموعة بشكل دائم مع الجهات التنظيمية، مستندة إلى متغيرات البيئة التنظيمية. وتزداد وتيرة هذا التفاعل عند سن لوائح جديدة أو الحاجة إلى تحديث وثائق الحوكمة المرتبطة بأنشطة المجموعة، بالإضافة إلى متطلبات المراجعة والفحص. وقد يشمل التواصل تقديم توضيحات حول المشاريع القائمة، أو مناقشة الشكاوى المتعلقة بالسوق، أو فيما يتعلق بتقديم البيانات المطلوبة. • يعمل قطاع الشؤون القانونية ممثلًا في إدارة الالتزام، كحلقة وصل رئيسية مع الجهات التنظيمية لتلبية جميع المتطلبات/الاحتياجات التوجيهية عند الضرورة.	• التوافق مع نظام الشركات الجديد. • تحديث وثائق الحوكمة واللوائح التأسيسية للشركات التابعة. • تعديل لوائح الإدراج والتداول والتسوية وتعريفات المستثمرين وصناع السوق. • تطوير وتنظيم سوق أدوات الدين، بما في ذلك وضع قواعد تنظيمية للصكوك والسندات وأدوات الدين الأخرى. • الاستشارات القانونية والمراجعة والرد على طلبات الجهات التنظيمية. • التعديلات على لوائح الطرح الثانوي لزيادة نسبة أسهم التداول الحر لصغار المساهمين وتحسين سيولة السوق وتوسيع فرص الاستثمار.	• ضمان التزام الشركات التابعة بنظام الشركات من خلال إعادة تحديد مهام مجلس الإدارة وتحسين عملية إعداد التقارير وتعزيز المساءلة ورفع مستوى الشفافية. • تحسين البنية التحتية لما بعد التداول عبر تعزيز قواعد التسوية وتعريفات المستثمرين وصناع السوق، بما يتوافق مع المعايير الدولية. • تعزيز قواعد تنظيم سوق الدين من خلال تخفيض أحجام الإصدارات، وإعفاء الصناديق الحكومية، وتوضيح آليات الحسابات المجمعة. • تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في الالتزام، ويشمل ذلك التدريب على قواعد السلوك المهني، لترسيخ أفضل الممارسات في بيئة العمل.	• تعزيز نزاهة السوق من خلال تحسين الالتزام باللوائح التنظيمية. • زيادة سيولة السوق من خلال تحسين قواعد الإدراج والتسوية وصنع السوق. • توسيع الفرص الاستثمارية لدعم نمو السوق المالية السعودية وتنويعها. • تعزيز حماية المستثمرين عبر تحديثات الحوكمة والالتزام باللوائح التنظيمية. • ترشيد التكاليف التشغيلية دون المساس بالجودة من خلال المعالجة القانونية الفعالة وتقليل المخاطر. • ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على المعرفة والالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية.

شركاء الأعمال الخارجيون

قنوات المشاركة	فترات المشاركة	مواضيع النقاش الرئيسية	الإجراءات الرئيسية	القيمة المحققة
نحرص على تعزيز التواصل من خلال الاجتماعات الدورية والمنتديات الاستراتيجية والشراكات الفعالة والمؤتمرات المتخصصة ووسائل الإعلام والبرامج التعليمية، مما يساهم في تبادل المعرفة، ودعم الابتكار، ودفع عجلة نمو الأسواق.	• بشكلٍ متكرر.	• تبادل الرؤى حول اتجاهات السوق، والتحديثات التنظيمية، وفرص الاستثمار، والتقدم التكنولوجي، وتحول أسواق المال. • المشاريع المشتركة والتداول عبر الحدود والتكامل بين الأسواق المالية والتحول الرقمي. • مناقشة القضايا والتحديات الاقتصادية العالمية واستكشاف استراتيجيات الاستثمار وأطر تطوير أسواق رأس المال وتعزيز ممارسات الاستدامة المالية. • التوعية المالية، وتحديثات هيكل السوق، وأطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتغيرات التنظيمية المتطورة. • اتجاهات السوق، والتحديثات التنظيمية، والشفافية، والابتكار، والتحول الاقتصادي.	• مناقشة تنفيذ تقنيات التداول الجديدة، والتحسينات التنظيمية، وإطلاق منتجات مالية مبتكرة، بالإضافة إلى تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كمركز عالمي لأسواق رأس المال. • تشكيل تحالفات استراتيجية مع الأسواق العالمية والمؤسسات المالية. • تنظيم والمشاركة في الفعاليات المتخصصة لتبادل الرؤى وأفضل الممارسات. • تصميم وتنفيذ ورش عمل وبرامج تدريبية متقدمة للشركاء. • المقابلات، والمقالات الخاصة، والبيانات الصحفية، والتفاعل الرقمي.	• تعزيز كفاءة السوق، وضمان الالتزام باللوائح التنظيمية، وتوفير فرص استثمار متنوعة. • توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق العالمية، وتسهيل الاستثمارات عبر الحدود وتعزيز التكامل بين الأسواق المالية. • تعزيز العلاقات والروابط في القطاع المالي، وزيادة اهتمام المستثمرين العالميين، وتحفيز تبادل الخبرات، وترسيخ ممارسات الاستثمار المستدامة. • تعزيز وعي الشركاء، وزيادة مشاركتهم في السوق، وضمان الالتزام بالمعايير التنظيمية. • تعزيز معرفة الشركاء، وزيادة اهتمام المستثمرين الأجانب، وتعزيز فهم دور مجموعة تداول السعودية في النظام المالي العالمي.

المجتمع

قنوات المشاركة	فترات المشاركة	مواضيع النقاش الرئيسية	الإجراءات الرئيسية	القيمة المحققة
نوسع نطاق تأثيرنا من خلال التغطية الإعلامية، والمبادرات المجتمعية، والمساهمات المالية في القضايا الاجتماعية، وورش العمل التعليمية، والشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الأكاديمية والجمعيات الخيرية.	• التوعية المالية وزيادة الوعي بالاستثمار. • تواصل مستمر عبر القنوات الإعلامية. • مبادرات وحملات مجتمعية منتظمة. • ورش عمل وبرامج تدريبية مستمرة. • شراكات دائمة مع المؤسسات الأكاديمية والخيرية. • تطوير المسار المهني في السوق المالية. • تعزيز مشاركة النساء والشباب في القطاع.	• تنمية المهارات والتعليم. • دعم المشتريات المحلية المستدامة. • تعزيز فرص التوظيف للسعوديين، خاصة الشباب. • دعم الصحة وجودة الحياة. • نشر الوعي الاستثماري والثقافة المالية.	• حملات توعوية حول مواضيع الاستثمار المختلفة. • دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. • ورش عمل افتراضية حول الاستثمار.	• زيادة الوعي العام والثقافة المالية. • تحسين فرص التعليم والتوظيف للمواطنين السعوديين. • تمكين الشركات المحلية عبر دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. • تعزيز ثقة المستثمرين ومعرفتهم. • تحسين الصحة وجودة الحياة من خلال المبادرات المجتمعية. • الإسهام في تحقيق أهداف رؤية المملكة الطموحة 2030.